م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 378/ 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 378
الأحد 04 نيسان، 2022
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

MEAK Weekly Economic Report No. 373
Sunday 04 March 2022
full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow–up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision–makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 378/ 2022

الأحد 04 نيسان، 2022 04 March

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي: 4
1 – عندما تتصادم الرأسماليات..... 4
2 – لعنة الملياردير: جذور المؤسسات الخيرية الغربية..... 11
3 – "دكتور الكوارث" يحذر من أزمة مالية عالمية جديدة قريباً.. تفجرها السيولة..... 27
4 – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي..... 29
5 – دول تملك أكبر الاحتياطيات من النقد الأجنبي في العالم.... 30
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:..... 31
31 6 – Anne de Bretagne 1489–1514 Duchess of Brittany
ثالثاً – الاقتصادات العربية: 37
7 – روسيا تعرض على لبنان بناء مصفاة للنفط بقيمة تتعدى المليار ونصف المليار 37
– سلامة يطلق شرارة "الـ15 مليار دولار" التفاؤلية في زمن الانهيار وتدوير الزوايا 38
رابعاً – الاقتصاد السوري:..... 43
8 – صندوق للاستثمار فكرة للدراسة .. مدير عام هيئة الاستثمار يعرض رؤيته..... 43
9 – حوالي 19،3 مليار ليرة أرباح تراكمية للمصرف العقاري السوري 46

10 – انتعاش جديد للبنك العقاري السوري.. قراءات تشي بانطواء " السنوات العجاف".. أرباح كبيرة ومعززات تمكين.....47
11 – الدكتور دريد درغام : الاقتصاد علم لا يعرف المعجزات .. 50
12 – دلال حكومي لأساتذة الجامعات المتفرغين: تعويض 100% فوق الزيادة.....54
13 – الرئيس الأسد يصدر قانوناً بمنح الشركات التي لم تقم بتوفيق أوضاعها سنتين لإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها 55
14 – " كبير العمال" راضٍ عن الحكومة ؟.....58
15 – الفئة الأقل دخلاً هم موظفو الحكومة.. والأكثر دخلاً.....59
16 – خلل بنيوي ومؤشرات اقتصاد هش:.....63
17 – بنك سورية الدولي الإسلامي يقيم نشاطاً ترفيهياً لأطفال جمعية الرجاء لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة 65
18 – من تاريخ العملة السورية، م ع ك مدونة العملات، ورقة نقدية من فئة 500 ليرة سورية.....67
19 – أخيراً سورية جزءاً من الحزام والطريق.....69

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 378/ 2022

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 04 نيسان، 04 March 2022

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - عندما تتصادم الرأسماليات

أثارة 25يناير 2020

ديان كويل، ترجمة: الجراح القويز، مراجعة وتحرير: محمد الربيعان

In Defense of Open Society George Soros Public Affairs (2019)

Capitalism, Alone: The Future of the System That Rules the World Branko Milanovic Belknap (2019)

Measuring What Counts: The Global Movement for Well–Being Joseph Stiglitz, Jean–Paul Fitoussi and Martine Durand The New Press (2019)

"رغم عدم سريان القوانين في الأوقات غير طبيعية إلا أن الناس يتبعونها لمصلحتهم". هكذا كتب الرأسمالي وصاحب الاحسان جورج سوروس عن (اللحظة الثورية) في كتابه In Defense of Open Society ومجموعة مقالاته التي تشخص الحالة المؤسفة للرأسمالية. ومن المصادفة أن هذا الاستنتاج وجد في كتابين آخرين مع اختلاف وجهات النظر فهم ينصون "أنه في الاضطراب الحالي، فإن النمط السائد للتنظيم الاقتصادي غير مستدام" في كتابه Capitalism, Alone ينحو الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش نفس سابقه ولكن بنبرة أقل ترويعاً. حتى عندما ابتعد عن التشويش الموجود في رأسمالية الرفاهية, فهو يكشف عن مستقبل يتشكل من صراع الدول

الرأسمالية – الولايات المتحدة مفرطة السلع مقابل الصينيين مفرطي التسييس – وبالاستقطاب بين النخب والباقي. وفي الوقت نفسه في كتاب Measuring What Counts، جوزيف ستيغليتز, الحائز على جائزة نوبل، مع زميليه الاقتصاديين جان بول فيتوسي ومارتن دوراند تجنبوا التصريحات بخصوص هذا الموضوع ولكن ركزوا على وجود حاجة إلى مقاييس مختلفة لإعادة تقييم الوضع. ومما يبين أنهم استجابوا لنفس التوترات، كتابتهم بأنه لم يعد بإمكاننا تجاهل "أن القليل جدًا من ثمار النمو على مدى العقود الماضية قد وصل إلى 90٪."

بالنظر إلى الاضطراب العالمي المستمر – من الحكومات "الشعبية" إلى غابات الأمازون المطيرة المحترقة – يتعامل كل كتاب مع السياسة والسياسات. إن الاقتصاد لم يكن كليا موضوع اختصاصي منفصل بل الاقتصاد في نشأته نشأ كاقتصاد سياسي. ولذلك على الرغم أن الكتب المذكورة لم تقترح حلولا جديدة ولكنها تنعكس على رؤية تحويل الاقتصاد من اقتصاد سياسي إلى اقتصاد فني او اختصاصي وهذا يجعلنا نعتقد أن هذه الرؤية ماهي الا إستجابة للمخاوف المتزايدة بشأن صحة الرأسمالية بعد عقود من التركيز المحدود على المكاسب المالية وحدها.

مقاييس أفضل

يرى ستيغليتز والكاتبين المشاركين أنه يجب استخدام مؤشرات اقتصادية اخرى بدلاً من مقياس الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، يعتمد على القيمة السوقية لجميع المعاملات الاقتصادية), وكان نهجه في كتاب Measuring What Counts تتبعَ تقرير صدر عام 2009 بتكليف من الحكومة الفرنسية، ويبدو أن هذا التقرير يعبر عن حاجة لإعادة

النظر في السياسات الاقتصادية الموجودة، لأن التقرير يركز النظر على إضافة مقاييس تتجاوز (الناتج المحلي الإجمالي) في الميزانيات, فبحسب رأيهم, فهم يرون أن هذه الإحصاءات والمقاييس تعبر عن (مشاركة أكثر ديمقراطية) في المجتمعات، وهذا يثير الأسئلة الأساسية: "كيف نحدد قيم الاشياء؟ ما هي المقاييس التي سنختارها؟ ما هي الجوانب التي نحتاج أن نوليها اهتماماً أكبر؟".

وهذا يقودنا إلى استنتاج أن أي شيء غير مقاس يعتبر مخفيا عن أنظار واضعي السياسات. ونحن عوضا عن ذلك ندفع مقابل الخفاء الإحصائي لأشياء ذات تأثير قوي، ابتداء من رفاهية الإنسان إلى التدهور البيئي. فعدم تكافئ الدخل والأثار الصحية لا تقاس بشكل منتظم، وبالتالي فإن انخفاض متوسط العمر المتوقع للمواطنين الأميركيين الذين لايملكون شهادات جامعية أصبح واضحًا فقط في الآونة الاخيرة. مع أن هناك العديد من الموارد الطبيعية للاقتصاد العالمي ما يبلغ قيمته نحو 100 تريليون دولار, إلا أنها لا قيمة لها من الناحية الإحصائية التقليدية ولا نعجب من ذلك بسبب أنها مهدورة. كل هذه الجوانب أثيرت في بحث صدر عام 1997 من قبل الاقتصادي الإيكولوجي روبرت كوستانزا وآخرين بعنوان: (النظام البيئي ورأس المال الطبيعي)(R. Costanza . 387, 253–260; 1997)

يحث ستيغليتزُ وفيتوسي ومارتينُ دوران, المسؤولين السياسيين, على استخدام لوحة مقاييس لها معايير تؤكد الاستدامة البيئية والسياسية والاجتماعية, على سبيل المثال بحث الارتباط بين الضغوط البيئية التي تحفز على الهجرة. ومن هنا تكمن الرغبة في وجود إحصاءات شاملة تشمل الروابط العالمية التي تحقق أهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة. صحيح أن هذه الاهداف والمقاصد, كما يشير الكتاب, أنها كثيرة للغاية مما يصّعب فهمها أو تطبيقها على أرض الواقع, ولكن لو بُسِّطت لائحة المقاييس الخاصة بهم، فإن هناك إمكانية كبيرة لوضع اعتبار لها في القرار السياسي.

تعد المقاييس البديلة مجالًا نشطًا للبحث، كما تشهد على ذلك مقاييس البنك الدولي "للثروة الشاملة" و "ميزانية الرفاه" لعام 2019 في نيوزيلندا. ولكن هذا لا يعني أن عوالم الاقتصاد والسياسة قد قررت التخلي عن مقياس الناتج المحلي الإجمالي من فراغ. وغالب النقاشات الموجودة مقصدها التحسين وليس التخلي عنه. صحيح أن هناك عددا من المراجعات الدورية للأمم المتحدة للنظام الدولي للحسابات القومية (SNA) ، التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي, ولكن مع ذلك، فإن الإنقسام الاقتصادي والسياسي اليوم، والأدلة التي لا يمكن تجنبها عن الأضرار البيئية، والتمزق المجتمعي, بسبب التقنية قد بينت أن نظام الحسابات القومية هش وضعيف. ولذلك من الراجح أن يُصحَّح أو يُغيَّر في الوقت الحاضر, وهذا يعد سابقة منذ إنشائه في أربيعنيات القرن الماضي.

وكما يقول سوروس في كتابه " In Defense of Open Societyإذا وجدنا إطارا أفضل قد تكون الامور مختلفة", وتشير خطبه ومقالاته، التي كُتبها بعد الازمة الاقتصادية العالمية في 2007–2008 إلى أن المثالية الرأسمالية الليبرالية: "مجتمع مفتوح" بل ومجتمع عالمي وفعال وحر, كما يروج له الفيلسوف كارل بوبر.

مثل ستيغليتز، يدرس جورج سوروس العوامل التي تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي, كما قد وضّح في أحد المرات أسباب فشل النظرية

الاقتصادية التقليدية, خصوصا فكرة أن النظام الاقتصادي يميل بطبعه إلى التوازن. حدد كتابه The Alchemy of Finance لعام 1987 وجهة نظره البديلة كمستثمر ناجح، وقد وصف فيه الحلقات الفارغة في الأسواق المالية. لكن كما لاحظ أن المؤسسة الاقتصادية رفضت ذلك إلى حد كبير على أنه "تصور لرجل نجح في مجال الأعمال التجارية وبالتالي يتخيل نفسه كفيلسوف منظر لهذا العلم."

صحيح أن كتابه أثار جدلاً كبيراً, ولكن جورج سوروس يفترض أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية تنتج وجهات نظر الأشخاص المشاركين فيها وهذا له تاثير على تصرفاتهم، مما يؤدي بدوره إلى تغيير الاقتصاد. قد تلاحظ الشركاتُ الناشئةُ المستثمرين الذين يدعمون النمو السريع على حساب الأرباح الفورية، في نموذج "الفائز يأخذ كل شيء". وهذا يجعل جميع الشركات تعتمد نفس نظام العمل ويعطيهم نفس النتائج وفي الحقيقة هذه "الانعكاسية" تعادل عند عالم الاجتماع الأمريكي روبرت كينغ ميرتون مبدأ (النبوءة المحققة لذاتها) فإنك عندما تكوّن شكوكا حول المستقبل وحول الدروس التي تهتم بالقرارات البشرية الموجودة في علم الاقتصاد السلوكي, فإن هناك إمكانية أن تتحقق شكوكك بسبب تعاملك معها كشكوك وهذا يجعل من الواضح أن هناك حاجة ماسّة إلى إطار فكري أكثر دهاءاً من الموجود ولذلك بدأت هناك بوادر تحول في حقل الاقتصاد خصوصا مع الاهتمام المتزايد بعلم النفس والتفاعلات الاجتماعية.

أما بخصوص صناعة التقنية، و"سباق التسلح" التقني بين الولايات المتحدة والصين, فيعتقد جورج سوروس أنه تهديد آخر يحيط بالرأسمالية الليبرالية ولذلك ينتقد استخدام الصين السلطوي للمراقبة التقنية. فالصين تطور

نظام (الائتمان الاجتماعي) الخاص بها ويعمل على تجميع البيانات الشخصية لتصنيف المواطنين حسب مصداقيتهم مما يؤثر على استحقاقهم بعض الحقوق. وكذلك ينتقد بنفس القدر حول المراقبة الهادفة للربح من قبل عملاق وادي السيليكون الأمريكي, ويشبهه باستخراج موارد الطبيعة فهي حسب مايقول أن "شركات وسائل التواصل الاجتماعي تستغل البيئة الاجتماعية", ونتيجة لذلك, يعتقد بأن الذكاء الاصطناعي يمثل تهديدات قاتلة لليبرالية لأنه يضع السلطة في أيدي قلة قليلة.

الليبرالية مقابل السياسية

في نظرته العامة إلى التاريخ الحديث للرأسمالية والعولمة، ينظر ميلانوفيتش بالمثل إلى الهشاشة السياسية والاقتصادية الحالية من حيث المواجهة بين الصين وامريكا. ففي كتابه Capitalism, Alone يؤطر ذلك على أنه صراع بين نماذج الرأسمالية: "الجدارة الليبرالية" على الجانب الأمريكي، "الرأسمالية السياسية" في الجانب الصيني. فميلانوفيتش يعرّف الليبرالية الأمريكية بأنها توفر رسميًا فرصًا غير محدودة للتقدم الاقتصادي وهذا أدى إلى عدم المساواة ونقص الحراك الاجتماعي مما يجعل لفظ "الجدارة" يحتاج الى إعادة نظر. وفي الجانب الصيني تنبعث الرأسمالية السياسية من رحم الدول الشيوعية السابقة فتجعل هناك أولوية لاحتياجات الدولة مما يجعل القانون لا يقّيد أعمالها وأيضا يجعل المسؤوليين مشاركين عن كثب في إدارة الاقتصاد.

يقارن ميلانوفيتشُ النموذجين السابقين مع الاقتصاد المختلط بالقالب الديموقراطي الذي شكلّه الاقتصادي جون مايناردكينز وغيره من السياسيين الذين أعادوا بناء الاقتصادات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية؛ مما جعله

يخطط لوضع رأسمالية بديلة وهي "الرأسمالية الشعبية" التي تحتل مكانة رفيعة اليوم في أوساط الحركة التقدمية الاوروبية والامريكية ايضا.

ولأن ميلانوفيتش, تدرب, في وقت مضى, في الاقتصاد الماركسي ليوغوسلافيا السابقة, فإن هذا قد يفسر سبب وجود أهمية للقوى التاريخية في تحليله, وأيضا يوضح تشاؤمه من النماذج البديلة. إنه يسرد السياسات التي قد تفضلها الحركة التقدمية، مثل تحسين التعليم الممول من القطاع العام.

وإن كان هذا في رأيي مجرد تمني دون تحليل للعقبات السياسية أمام السياسات الحكيمة (حكيمة على الاقل لأولئك الذين يتفادون قيام الثروة). كما لا يستكشف كتاب ميلانوفيتش الأنواع الحالية الأخرى للرأسمالية، مثل الأنظمة التي تتسم بالمساواة والتوافقية كما في الدول الاسكندنافية أو اليابان لأنه من المفيد معرفة كيف تستجيب هذه الأنظمة لقوى العولمة، والتوسع التكنولوجي، وشيخوخة السكان والضغط البيئي.

في الختام تشرح هذه التحديات الوجودية للانظمة الاقتصادية سبب استنتاج الكتب الثلاثة أن "العمل بالطريقة المعتادة، خصوصا من ناحية التفكير في كيفية إدارة الاقتصاد لا يمكن أن يستمر"، وكما يجادل ستيغليتز وزملاؤه (وأنا) أن عين الصواب هو قياس ما تقدّره المجتمعات فعليًا.

وايضا من الصواب كما يؤكد سوروس أن الإطار الفكري للاقتصاد يجب أن يتكيف مع عالم مختلف عن طريق التركيز على الأوساط الفردية. صحيح إن هذا الاتجاه أصبح يطرق مجال البحوث الاقتصادية لكن من غير المحتمل أن يكون هناك إعادة تفكير جذرية لأن حوافز الأوساط الأكاديمية تشجع المحافظة والتقدم التدريجي.

المقاييس والنظريات الأفضل لن تكون كافية لإنشاء نموذج اقتصادي واجتماعي مستدام. أو ربما يمكنها ذلك، لكن فقط إذا أقنع مكتشفوها واضعي السياسة والجمهور بالتصرّف بشكل مختلف. مستقبل الرأسمالية للأسف هو خارج أيدي أولئك الذين يفكرون ويهتمون في الأمر.

المصدر nature : https://atharah.com/when-capitalisms-collide/

2 - لعنة الملياردير: جذور المؤسسات الخيرية الغربية

العمل الخيري المؤسسي مهم، ولكن آلياته مُعضِلة ومثيرة للقلق، كما هو الحال في الهياكل المعقدة للمعاملات المالية رفيعة المستوى!

أثارة 6أبريل 2021

كاثرين ميتشيل* ترجمة: أنيسة حاجي مصطفى

تحرير: عبد الرحمن الجندل

إذا ألقينا نظرة على أكبر المؤسسات الخيرية في العالم، فسنجد أسماءً عديدة، كمؤسسة بيل وميليندا غيتس، وصندوق ويلكم ترست (Wellcome Trust)، ومؤسسة نوفو نورديسك الدنماركية(Novo Nordisk) ، ومؤسسات المجتمع المفتوح(Open Society Foundations) ، ومؤسسة فورد.. وتتوسع هذه المؤسسات سنويا في حجمها وتأثيرها ووصولها العالمي، حيث تتعدى الأوقاف المالية لأكبر ثلاث منها أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، وتقوم العديد من هذه المنظمات الخيرية بالتبرع بأموال ضخمة للمبادرات والقضايا التي تفضلها؛ فعلى سبيل المثال: قامت مؤسسة بيل وميليندا غيتس منذ إنشائها في عام 2000م، بالتبرع بالكثير من الأموال للنظام الصحي

الأمريكي والعالمي على حد سواء بالمقارنة مع أية حكومة وطنية، وبلغت تبرعات المؤسسة بين الأعوام 2009م و2015م، أكثر من 5 مليار دولار أمريكي، لصالح السيطرة على الأمراض المعدية، بالإضافة إلى تبرعها بقرابة 1.5 مليار لمكافحة الملاريا.

وتشمل المشاريع الأخرى التي هي محط اهتمام المؤسسات الخيرية –إلى جانب قضايا الصحة العالمية والمحلية– قضايا مجتمعية أخرى، من ضمنها ضعف أداء المدارس، الإسكان والتشرد، إصلاح العدالة الجنائية، وإشراك المجتمع المدني؛ حيث تركز مؤسسات المجتمع المفتوح –مثلًا– جهودها على مساءلة الحكومات، وتمكين الأفراد من المشاركة الحرة في الحياة المدنية، بينما تُعنى مؤسسة عائلة والتون بالتعليم الابتدائي والثانوي، كما تقوم شبكة أوميديار –مثلًا– بالتبرع بالأموال لتحفيز التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وتؤثر هذه المنظمات تأثيرا كبيرا على حياة الأشخاص؛ لذا كان من المحتم علينا أن نتناول الدور الذي تلعبه المؤسسات الخيرية اليوم، نظرًا للمشاكل الحرجة والقضايا المُلحة التي تستهدفها بالإضافة إلى الحجم الهائل من المبالغ الطائلة والنفوذ المُتَحصّل لها.

تاريخيًا؛ ظهرت مؤسسات العمل الخيرية الحديثة في أوروبا، جنبًا إلى جنبٍ مع الأفكار البروتستانتية المتعلقة بالمصلحة والمسؤولية الشخصية، الذي تزامن مع تراجع مفاهيم: الإحسان والعمل الخيري، في القرون الوسطى، وبحسب عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، في كتابه) :الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية(، (1904م)؛ فإن المنطلقات الرئيسية للمذهب الكالفيني القائمة على فكرة أن الخلاص منوط بتصرفات الفرد وتمثّلات النجاح الاجتماعي والاقتصادي، أدت إلى استهلال مرحلة جديدة لصالح أهداف تراكم

رأس المال، والتي عززت أيضًا الممارسات والأعراف الدينية عوضًا عن التعارض معها؛ وبالتالي، أضحت فوائد العمل الدؤوب للأفراد، وكفاءتهم، وإنتاجيتهم، جزءًا من نظرة عالمية موسعة، تُعد فيها "المساعدة الذاتية" أو الاعتماد على الذات، كمبدأ إرشادي.

شكّلت هذه الأفكار كثيرًا من الفرضيات الجديدة حول الإحسان، مما أدى إلى بدْء تحوّل لمفهوم المسؤولية من الروابط المشتركة، والاعتماد المتبادل للرعاية الاجتماعية، إلى المسؤولية الشخصية للفرد، واستمر هذا النوع من الأفكار في النمو، خلال القرون اللاحقة، مع التوسع المتشابك لليبرالية والرأسمالية، ويُعبّر عنها المُنظر الأول للرأسمالية: آدم سميث، –في إشارة موجزة أوردها في فقرة حول وجاهة دوافع عمال القرى في الباب الأول من كتابه) ثروة الأمم1776) (م)– حيث قال: " نحن لا نعلق عشاءنا على كرم وطيبة الجزار، ولا صانع الخمرة ولا الخباز، بل على عنايتهم بمصالحهم الخاصة."

هذا التركيز على المصلحة الشخصية للفرد، كان عاملًا رئيسيًا وراء تنامي الازدراء نحو بعض أنواع الإحسان والأعمال الخيرية الكاثوليكية، التي قامت على فكرة الاعتماد المتبادل، والمسؤولية المجتمعية المشتركة؛ وبالتالي اعتبر أن هذه الفرضيات تقوّض من دافعية الفرد، ليكون مستقلًا ومنتجًا.

بحلول القرن التاسع عشر، توحّد مؤيدو رأسمالية السوق الحر، ودعاة الشيوعية، خلف هجومهم على الممارسات القديمة للعمل الخيري؛ فبالنسبة لكارل ماركس، وفريدريك أنجلز، فقد شكّلت نماذج الأعمال الخيرية في العصور الوسطى مخاطرة لاستنزاف الروح الثورية للعمال، حيث اعتبروا أن الأعمال الخيرية قد تخلق وعيًا خاضعًا وتابعًا، نظرًا للاعتماد المتبادل الذي

تَشكّل من خلال علاقة المانح/المستفيد؛ بينما ذهب بعض العقلانيين الغالين، مثل توماس مالتوس، إلى أبعد من ذلك، حيث أيّد ضرورة ترك الأشخاص الذين لم يُعنَوا بفعالية ممارستهم للرعاية الذاتية، أو تطوير إنتاجيتهم، لمواجهة الموت، وإلا فإنهم سيُعرِّضون المجتمع العقلاني للتقويض والتدمير.

وعلى صعيد آخر، تبلور مفهوم الأعمال الخيرية الأمريكية في أوائل القرن العشرين، من خلال بوتقة هذه الأفكار، كما عكست التطورات في الرأسمالية الصناعية بما فيها، تراكم الثروات الغير مسبوق من قبل مؤسسي ومالكي الشركات في قطاعات النفط والصلب والسكك الحديدية، وعندما حان الوقت لتوزيع الأموال بين النخب الثرية، قامت هذه النخب بتحويل ذكائها التجاري إلى مبادئ العطاء، حيث صمموا على استمرارية كفاءتهم ونجاحهم التجاري في الأعمال الخيرية من خلال اتباع طرق حديثة وعلمية للنهوض بالمجتمع، وفي نفس الوقت، العمل على غرس ما يجدونه من عادات حسنة للمصلحة الشخصية لدى المتلقّين لِهِبَاتِهم السخيّة.

وقد قام بعض المحسنين الجدد، مثل أندرو كارنيغي وجون د. روكفلر الأب، بالاعتماد على معرفتهم التجارية للدفع بعلاقاتهم وأموالهم وشبكاتهم بشكل استراتيجي، من أجل معالجة المشكلات التي تعصف بالمجتمع، حيث تم تقديم هذه الأموال بشكل يُحفز المتلقّين على تطوير استقلالهم الذاتي وتحسين أنفسهم؛ ليصبحوا نسخةً أفضل من ذواتهم كعاملين ومواطنين نموذجيين، وفي كتابه) إنجيل الثروة ((1889م)، يكتب كارنيغي: "الاعتبار الرئيسي في منح الهبات، يجب أن يكون لمساعدة هؤلاء الذين يساعدون أنفسهم أولا، من أجل إعطائهم جزءًا من الموارد التي تمكنهم من تطوير أنفسهم، ولمنح هؤلاء الذين يرغبون في استخدام المساعدات للارتقاء بأنفسهم،

يجب أن نتبرع بهدف المساعدة، وليس لتغطية كافة تكاليفهم، فلا يتطور الفرد ولا الجنس البشري بمنح الصدقات". وعلى نفس السياق، يذكر جون روكفلر الابن في تأملاته حول العطاء الخيري بأن "الصدقات مضرة ما لم تساعد متلقّيها على أن يصبح قادرًا على الانفكاك منها."

وفي هذا الصدد أيضا، عكس مفهوم الأعمال الخيرية في بدايات القرن العشرين وجهات نظر آدم سميث والليبراليين بشكل عام تجاه الأهمية الممنوحة للمصلحة الشخصية، والاعتماد على الذات، وتعظيم رأس المال البشري، مقابل النفور من علاقات التبعية، واقترنت هذه الأفكار بالتركيز على العطاء الاستراتيجي والفعالية، والاعتماد على الأساليب الحديثة التي تم استيرادها وتكييفها من النموذج التجاري لعالم الأعمال.

هذا النموذج الأخير شبيه جدًا بأشكال التبرع في القرن الواحد والعشرين؛ ففي المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2008م، قام بيل غيتس بالتأكيد على أهمية المصلحة الشخصية في الممارسات الخيرية المعاصرة، حيث قال: "إن عبقرية الرأسمالية تكمن في قدرتها على تمكين المصلحة الشخصية من خدمة المصلحة الأعم. تُطلق العوائد المالية الكبيرة للابتكار العنان لقطاع واسع من الموهوبين للسعي خلف استكشافات متعددة. هذا النظام المدفوع بالمصلحة الشخصية، كان خلف الابتكارات العظيمة التي حسّنت من حياة المليارات من البشر." علاوة على ذلك، يؤكد بيان الحقائق لمؤسسته على القيمة الممنوحة للاعتماد على الذات لدى متلقي الهبات وتشدد على أهمية الوصول والإنصاف والإنتاجية البشرية والرعاية الذاتية، حيث ينوه بأنه:

"استرشادًا بإيماننا بتساوي قيمة كل حياة، تعمل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، على مساعدة جميع الناس لعيش حياة صحية ومُنتجة. في الدول

النامية، تقوم المنظمة بتحسين صحة الناس وإعطائهم الفرصة لانتشال أنفسهم من الجوع والفقر المدقع."

وعلى الرغم من وجود تشابه في كلا الحقبتين، إلا أنه توجد هناك أيضًا بعض الفروقات المهمة؛ فبينما تستمر الرغبة في غرس قيم المَصلحة الشخصية، والرعاية الذاتية، والإنتاجية البشرية، إلا أنها أصبحت أيضا مشبعة بدفعة كبيرة ومعاصرة نحو المخاطرة وريادة الأعمال، فعلى سبيل المثال، تعمل القروض الصغرى، وأنواع أخرى من التمويل القائم على المخاطر، – والتي سنوردها أدناه– على جذب المتلقي إلى عالم الأسواق المالية، وبالتالي تُنتجُ مواضيع ريادة المشاريع في نفس الوقت، بعض الممارسات والأنماط الجديدة للعمل الخيري.

وقد تفوقت الأساليب التجارية المعاصرة كذلك، على الممارسات العلمية الحديثة التي تم اتباعها خلال الحقبة السابقة، حيث تعتمد معظم المؤسسات اليوم على خوارزميات دقيقة وفعالة من حيث التكلفة، بالإضافة إلى عقلنة الاستثمار المُمَوّل بشكل يتجاوز مقاييس الحقبة السابقة، وتشمل الممارسات الحالية لمؤسسات الأعمال الخيرية على توظيف متطور للتنافسية والمعايير والتصنيفات المرجعية من أجل تحديد أولويات التمويل جنبًا إلى جنبٍ مع تحليل التكلفة والمنفعة للعائد الاجتماعي أو المالي للمنحة.

وبالتأكيد، أصبح منطق عائد الاستثمار حافزًا سائدًا خلف الكثير من الأعمال الخيرية اليوم؛ حيث يقوم العديد من المحسنين باعتبار أنفسهم رواد أعمال اجتماعيين، يقومون بعمل جيد من خلال فعل الخير (doing well by doing good)[1]، وتعكس فلسفتهم الممارسات العالمية للتمويل، بالإضافة إلى سبل تحصيلهم لثرواتهم.

وبخلاف الحقبة السابقة التي تكونت الثروات خلالها عن طريق الصناعات أو النفط، تحصّل معظم أصحاب المليارات المعاصرين على ثرواتهم، من خلال الأنشطة الـ"ما بعد صناعية" في مجالات التمويل والاختراعات والحوسبة والاتصالات والتأمين والعقارات، وقد نتج عن هذا؛ توجه مؤسساتهم إلى التركيز على الاستثمارات المالية المُسرّعة قصيرة المدى، والقائمة على الرافعة المالية أو المديونية، بالإضافة إلى الاعتماد على حقوق النشر الفكرية، والحلول التكنولوجية، والتجارب الأولية، والمخارج السريعة، وتحفيز الاختيار والمسؤولية الفردية.

تعد شبكة أوميديار التي تم إطلاقها من قبل مؤسس (eBay) مثالا جيدا للاستدلال على هذا التوجه، حيث يُذكر في موقع الشبكة: "نحن نُمفصل وجهات النظر القوية والمباشرة، نتحيز للابتكار والعمل ولكننا مستعدون للتجربة والإخفاق والتعلم، نُعلي من شأن القدرة التغيرية للناس والأسواق والأفكار والتكنولوجيا، ننشر نموذجنا لرأس المال المرن الذي أثبت فعاليته وأية أدوات أخرى مطلوبة لتسريع الحلول التي تواجه حجم تحديات اليوم." وتعمل الشبكة كشركة محدودة المسؤولية(LLC) ، وفي نفس الوقت كمؤسسة غير ربحية معفاة من ضرائب الدخل الفيدرالية بموجب المادة 501 (3)(c)من القانون الأمريكي، ويؤطّر عملها ضرورات استراتيجية، تشمل إعادة تخيل الرأسمالية وتعزيز استخدام التكنولوجيا بطرق تضمن رفاهية الإنسان والحرية الفردية؛ ولتحقيق نتائجهم المرجوّة، تقوم الشبكة بعمل شراكات مع المنظمات الربحية والغير ربحية التي تستخدم الابتكار والنهج القائم على السوق، بالإضافة إلى شراكاتها مع المنظمات التي تبرهن على قدرة الأعمال التجارية على خلق عوائد مجتمعية ومالية، وتتمثل المبادئ الرئيسية للمؤسسة

في تحفيز السلوك الريادي وتسخير قوى السوق وتحقيق عوائد على الاستثمار بالإضافة إلى العمل في الوقت نفسه كمحرك قوي وفعال للتغيير الاجتماعي الإيجابي.

تعكس استراتيجيات العطاء لدي هذه المؤسسات السياق الاقتصادي الأشمل الذي من خلاله قام أصحاب المليارات بتكوين ثرواتهم خلال حقبة ما بعد الصناعة، حيث كان هناك توجه ملحوظ نحو تحرير وخصخصة الصناعة والموارد العامة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بل وفي جميع أنحاء العالم منذ الثمانينات من القرن الماضي تحت الأنظمة الراديكالية لمارغريت تاتشر ورونالد ريغان والتي كانت مؤيدة للسوق.

ترافقت هذه الممارسات الليبرالية مع هجوم أيدلوجي، ضد الأفكار والمبادئ الاقتصادية الكينزية –نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز– التي دعت إلى الرفاه الاجتماعي، والدعم الحكومي للمستحقين، وبالرغم من تفاوت انتشارها الجغرافي والتنازع حولها، قامت أفكار السوق الحر بالتأثير على كل نواحي الحياة تقريبًا، بما فيها فلسفة العطاء خلال الأربعة عقود الماضية، وبالاقتران مع التوكيد المتنامي على الحرية الفردية وريادة الأعمال، بالإضافة إلى الاستخفاف القوي بالعلاقات الترابطية أيًّا كان نوعها، أضحت هذه التحولات في الاقتصاد والثقافة، مؤثرة للغاية بالنسبة لاستراتيجيات استثمار المحسنين المعاصرين ومؤسساتهم في القرن الحادي والعشرين.

تنامي مبادرات التمويل الأصغر، والتي بدأت في البلدان الأقل نموًا في الثمانينيات والتسعينيات، تُعد إحدى الأمثلة الجيدة للاستثمارات المالية الموجّهة والمقترنة باستراتيجيات ريادية محفزة، متمثلة في برامج رائد الأعمال

الاجتماعي البنغلاديشي: محمد يونس وبنك غرامين، ركزت بواكير مبادرات الإقراض الأصغر على الحد من الفقر من خلال تقديم قروض مالية صغيرة للأفراد الأشد فقرا في المجتمع، على أن يتم إعادة سداد الأموال المقترضة من غير أية فوائد أو إسهامات أخرى؛ ولكن بدأت البوصلة في التحول مع تعاون المستثمرين الغربيين مع العاملين في مجال التنمية في المنظمات الغير حكومية والغير ربحية، حيث أصبح تحقيق الربح دافعًا مهمًا أو أكثر من مهم لتمديد التسليف.

وكما قامت أستاذة التنمية الدولية ذات الأصول الهندية أنانيا روي، بالتوثيق في كتابها) :رأس مال الفقر (2010م)، فإن النساء الفقيرات سرعان ما أصبحن الشريحة الرئيسية المستهدفة لتلقي القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في البلدان الأقل نموًا، وذلك على اعتبار أن النساء يُنظر إليهن كمخاطر جيدة، نظرًا لأوضاعهن كعائلات للأسرة، ومقدمات للرعاية، وبالتالي تزداد احتمالية تحقيق عوائد إيجابية أعلى على الاستثمار، وربما كان على نفس القدر من الأهمية تلك الفرصة المتمثلة في جلب الأفراد المهمّشين سابقًا من فقراء المناطق الريفية إلى السوق الرأسمالية العالمية، ويمكن تجنيد النساء بشكل فعال في أنشطة ريادة الأعمال وتمكينهن بعد أن كن مهمّشات بسبب الفقر وقلة الفرص والنظام الاجتماعي الأبوي؛ وبالتالي يتم خلق آثار طويلة الأجل على المجتمع وانتقاله إلى دوائر رأس المال.

وتشير عالمة الجغرافيا كاثرين رانكين، إلى هذه العملية على أنها تخلق "امرأة اقتصادية عقلانية" وهو أمر يعكس تموضع موضوع الدراسة، مع تحريف لتعريف جون ستيوارت ميل للإنسان الاقتصادي homo)

(economicusفي عام 1836م بمفهومه كرجل عقلاني يسعى للثروة من أجل مصلحته الشخصية.

إن مثل هذا التركيز على الحلول المستندة إلى السوق للمشاكل المجتمعية المزمنة، يمكن أن يُرى أيضا في الأعمال الخيرية المحلية في الولايات المتحدة، فقد قامت مؤسسة عائلة والتون بالاستثمار بشكل كبير في الإصلاح التعليمي مع توجه بيّن نحو الابتكار والسلوك الريادي مع تعزيز خيارات أفضل في برامج اختيار المدرسة، ومن ضمن التدخلات المستهدفة لهذه المؤسسة هو توفير تمويل للرأسماليين المُخاطرين أو المغامرين (venture capitalists)المهتمين بقطاع التعليم، وهو ما يدفع الكثير منهم نحو فتح المزيد من المدارس المستقلة، وإلى زيادة استخدام التكنولوجيا في التعليم، ومن إحدى هذه المنظمات: صندوق مخاطر المدارس الجديدة (NewSchools Venture Fund)، التي أنشئت في عام 1998م من قبل أحد الرواد الاجتماعيين، واثنان من أصحاب رأس المال المُخاطر، ويلخص الموقع الالكتروني لهذه المنظمة تاريخها فيقول:

"يؤمن مؤسسو المدارس الجديدة(NewSchools) ، أنه بإمكان الفرق الابتكارية من المعلمين والمبتكرين وريادي التعليم، إحداث تغيير مطلوب بشدة في التعليم العام في حال استطاعت هذه الفرق الوصول إلى رأس المال في المراحل المبكرة للمشروع، بالإضافة إلى الدعم الاستراتيجي العملي لبدء وتنمية منظماتهم، فقد بُني صندوق المدارس الجديدة من أجل تمكين نوعية جديدة من أسواق رأس المال القادرة على دعم تطوير المشاريع الريادية التي تخدم جميع الأطفال في القطاع العام وخصوصا أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحرومة."

يتمثل اختلاف آخر إضافي بين مفهوم الأعمال الخيرية عبر العصور، في الممارسة المعاصرة لتمويل البرامج التجريبية قصيرة الأجل ذات المخارج السريعة في حال عدم تحقق المشروع للعوائد الاستثمارية الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة، حيث تم استخدام هذه الاستراتيجية بشكل جلي في بعض المؤسسات الخيرية المعاصرة المختصة بالتعليم، وإحدى هذه الأمثلة هي الاهتمام المبكر لمؤسسة بيل وميليندا غيتس في تطوير مجتمعات التعلم الصغيرة (SLCs) في المدارس الثانوية.

في عام 2000م، شجعت المؤسسة مدارس سياتل العامة على إنشاء بيئات تعليمية صغيرة ومُصممة بشكل شخصي بمنحة قدرها 25.9 مليون دولار أمريكي، وقد كان من المتوقع أن يتم تجديد هذه المنحة بعد خمس سنوات نظرًا لكونها جزءًا من مبادرة المنطقة النموذجية في سياتل وخصوصا بعد ظهور دلائل تشير إلى نجاحها في تحقيق إصلاح تعليمي، ومع ذلك لم يتم تجديد المنحة لعدم تحقق التحولات المطلوبة مما أدى أخيرا إلى تحول أولويات الاستثمار الاستراتيجي للمؤسسة من مجتمعات التعلم الصغيرة، إلى مجالات أخرى تستهدف إصلاح التعليم.

وفيما ساهم نموذج البرنامج التجريبي واستراتيجية الخروج السريع في مساعدة مؤسسة بيل وميليندا غيتس، من أجل شحذ وتوسيع استراتيجياتها وأولوياتها الاستثمارية في قطاع التعليم، إلا أنه أدى إلى إجهاد إداري وعراقيل لوجستية لدى العديد من المدارس الثانوية في منطقة سياتل والتي تُرِكت لمصيرها بعد انقطاع منحة التمويل بشكل مفاجئ.

اختلاف مهم وأخير بين حقبة كارنيغي وركفلر، والحقبة المعاصرة للأعمال الخيرية الأمريكية، ويتمثل ذلك في الشراكات عبر القطاعات

والوصول العالمي للمؤسسات الحالية، ففي القرن العشرين شكلت الدولة القومية النطاق الأساسي للولاء والرعاية الخيرية، فقد كانت مؤسسة كارنيغي مسجلة رسميًا "لتعزيز تقدم ونشر المعرفة بالإضافة إلى التفاهم بين شعب الولايات المتحدة."

وكما تذكر المؤرخة إيلين كوندليف لاجمان في كتابها) سياسات المعرفة ((1989م)، فقد خُصص الكثير من هذا التمويل لإنشاء مؤسسات تعليمية وثقافية وطنية مثل المجلس القومي للبحوث، ومعهد القانون الأمريكي، ومُحترف تلفزيون الأطفال (الذي أنتج السلسلة التلفزيونية الشهيرة شارع السمسم)، إضافةً إلى بناء المئات من المكتبات العامة في الأحياء ومؤسسات التعليم العالي.

تغيّر التوجه المحلي بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى ظهور مختلف أنواع مبادرات المؤسسات خلال الحرب الباردة بما فيها جهود مؤسسة فورد وغيرها لكسب "القلوب والعقول" لصالح القضية الأمريكية من خلال الاستثمارات الخيرية المتنوعة في الخارج؛ وبالرغم من ذلك لم يحصل أن عملت هذه المؤسسات الكبيرة على هذا الصعيد الدولي الهائل، إلا خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية وبشكل قائم على شبكات وشراكات جديدة عبر وطنية بالإضافة إلى مشاريع دولية واسعة النطاق، ومن باب تجنب نقاط الضعف المتمثلة في الحكومات الخارجية الفاسدة ولتعويض فشل السوق في توفير السلع والخدمات العامة المطلوبة، فقد قامت العديد من المؤسسات المعاصرة بالعمل على تعزيز الشراكات شبه الخاصة، –أو ما يسمى بالشراكة– بين القطاعين العام والخاص

(public–private partnerships–PPP) ، والتي لا تتجاوز الحدود الوطنية فحسب بل تتجاوز أيضا حدود الحكومات، هذا النوع من الشراكات تخلق ما يسمى بكيانات (P3)التي تُنشئ علاقات معقدة بين العديد من القطاعات والجهات المختلفة، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك إلى العديد من المؤسسات والجهات الفاعلة الربحية والغير الربحية، وعادةً ما يتم استخدام الأموال المُقتَرضة أو الممنوحة لهذه الكيانات، لتحفيز أو الدفع بموارد مالية أخرى مع توقع تحقيق عائد اجتماعي أو مالي على الاستثمار.

توجد هنالك العديد من الآثار المترتبة على هذه الشراكات العابرة للحدود واستراتيجيات التمويل العالمية بالنسبة للأشخاص والأماكن، فعلى صعيد الصحة الدولية، يتم التركيز بنمط مستمر من قبل المبادرات الصحية العالمية (GHIs)على الحلول التكنولوجية المستهدفة ذات النتائج القابلة للقياس، وتعد القابلية للقياس أمرًا مهما في الأعمال الخيرية المعاصرة في مجال الصحة الدولية، نظرًا لأنها تُمَكّن من تقييم العوائد الاجتماعية والاقتصادية الفعلية لأي تدخل صحي بعينه، إضافةً إلى أنها تعزز المسؤولية تجاه البرامج أو المبادرات الصحية، وتساهم في إعادة النظر بشكل عقلاني في الاستثمار.

وكما يذكر ماثيو سبارك في (دليل أكسفورد لسياسات الصحة العالمية (2020): " بقيادة بيل غيتس ومديرين تنفيذيين آخرين الذين قاموا بتصدير أساليب أعمالهم التجارية بهدف بسط الصحة العالمية، فإن اللازمة المتكررة هي أنه من خلال التمويل الاحترافي القابل للقياس والقائم على النتائج، فإن الاستثمارات ستستمر في التحسن وستساعد عوائد الاستثمار في حد ذاتها على شرعنة المزيد من الاستثمارات".

وبحسب وجهة النظر هذه؛ فإنه يُنظر إلى أن التدخلات المستهدفة والفعالة من حيث التكلفة في بعض الأمراض والقطاعات الصحية قد تفتح فرص رأسمالية أكبر للنمو والتكامل، مما يؤدي في النهاية إلى مخرجات صحية وربح أفضل في نفس الوقت.

تعكس أهمية القابلية للقياس، والمساءلة في العمل الخيري في مجال الصحة العالمية، توجهات أوسع في الاستثمار في التأثير الاجتماعي بشكل عام حيث تعد جزء من الفلسفة الأكبر المتمثلة في أن "القيام بعمل جيد من خلال فعل الخير" هو الحل الأمثل لمعالجة العلل الاجتماعية في العالم، ويعد هذا أحد جوانب التحول إلى منطق السوق الذي سرّع من الشراكات الحالية في العمل الخيري، والتي تقترن غالبا مع تزايد العداء تجاه الحكومات وخصوصا تجاه البرامج أو التدخلات الحكومية.

العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الصحة العالمية والتي تطورت خلال العقدين الماضيين، تم تنظيمها، بحيث تتجنب المشاكل المتوقّعة الناتجة عن فساد الحكومات أو بسبب توجهاتها الوطنية، بالإضافة إلى تنظيمها لمعالجة فشل السوق في توفير المتطلبات الصحية للأفراد الأشد فقرًا في المجتمع بينما تحقق عوائد ربحية للمستثمرين.

لقد أدى توجه المبادرات الصحية العالمية المؤيدة للسوق إلى إمالة كفة العديد من التدخلات نحو الاستثمارات الأكثر توجها وفعالية من حيث التكلفة، كالتطعيمات، بل وحتى أمالتها بعيدًا عن المشكلات الصحية التي تبدو مستعصية على الحل، والمتعلقة بسياق أوسع لمشكلات الفقر ونقص الرعاية الأولية.

إحدى نقاط النقد المتكررة حول صعود نجم هذه الأنواع من المنظمات القائمة على الشراكات بين القطاع العام والخاص بالإضافة إلى المبادرات الصحية الأخرى في القرن الحادي والعشرين، هي أنها مثل الصوامع العمودية، بالنظر إلى أن الموارد موجهةٌ بشكل أضْيق نحو مناطق وأمراض ومرضى معينين، بينما يتم تهميش أو تقويض الأنظمة الأفقية للرعاية الأساسية التي تقوم بتنسيقها الحكومات الوطنية أو المحلية.

غالبًا ما تتآكل الحوْكمة الصحية الوطنية، بسبب اللبْرلة أو تحرير التجارة أو بسبب التطبيق الموسع للمعايير والضوابط القائمة على السوق، حيث تتم حماية كافة أنواع الملكية الفكرية –بما في ذلك براءات الاختراع– المرتبطة بالعقاقير والأدوية، تحت بنود الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية (TRIPs) والتي تختص منظمة التجارة العالمية بفرضها؛ وبالنتيجة فقد أدت حماية الملكية الفكرية هذه، بالإضافة إلى حوافز السوق الأخرى، إلى التوسع في براءات الاختراع، ولكن في ذات الوقت إلى احتكار التسعير وزيادة صعوبة الوصول إلى الأدوية الأساسية لملايين الأشخاص حول العالم، كما ذكرت سوزان كرادوك التي وثقت المستجدات حول تطوير لقاحات فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز.

تتواطأ المبادرات الصحية العالمية، مع هذه الأنواع من السياسات النيوليبرالية، حيث أدى الاعتماد على حساب الفعالية من حيث التكلفة وعوائد الاستثمار، إلى تدخلات صحية مستهدفة وانتقائية جدًا، وتُفاقم أساليب الاستثمار الرأسية هذه التفاوت بين المناطق الجغرافية مما يؤدي إلى تنمية غير منتظمة وغير مكتملة الأركان وتأثيرات صحية سلبية عبر المناطق والدول، وعلاوة على ذلك فإن تمويل الشبكات المعقدة للشراكات بين القطاعين

العام والخاص وضرورة الدفع باستمرار من أجل المصالح الاستثمارية الأخرى، يؤدي في كثير من الأحيان إلى حلول قائمة على السوق للمشاكل التي نشأت غالبا عن فشل وإخفاقات السوق في المقام الأول.

جنبًا إلى جنب مع أربعة عقود من العداء للأفكار الكينزية المؤيّدة لحماية دولة الرفاه الوطنية، أدت هذه السياسات والشراكات النيوليبرالية إلى ضعف كبير للقطاع العام، فعادة ما يتم الاعتماد على الحكومات القوية في أوقات الأزمات بسبب قدرتها على توفير قيادة مركزية ومخزن عميق من الموارد، ولكن مع مرور عقود من الشك حول لياقة ومقدرة الحكومات على القيادة، إضافة إلى إفقارها بشكل مُمَنهج من خلال خفض الضرائب التي يتم تحصيلها من الأثرياء؛ فإن أصحاب المليارات في العالم يتولون بشكل متزايد أدوارًا أقوى من خلال مؤسسات العمل الخيري.

إن القوة المتزايدة اليوم للعمل المؤسسي الخيري تُحدث بالفعل فرقًا في المجتمع؛ ولكن التوجه الحالي القائم على السوق للمؤسسات المعاصرة وشراكاتها المعقدة بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن تكون لها تبعات سلبية على أصعدة متعددة.

بسبب أعمالهم التجارية الخاصة، يُصر أصحاب المليارات ومؤسساتهم على حساب التكلفة والمنفعة والمساءلة المستندة إلى تحليل المقاييس وعوائد الاستثمار للمبادرات المدعومة، ومع ذلك، فهناك القليل من الشفافية التي يمكن من خلالهما مساءلتهم؛ ولذلك فإنه في حين أن العمل الخيري لديه القدرة على فعل الخير في المجتمع، إلا أنه يمكن أن يتسبب أيضا بأضرار كبيرة، ويمكن للبحث في منطلقات الفكر الليبرالي وتطور الرأسمالية، أن يساعدنا على فهم كيفية تَشكّل مؤسسات العمل الخيري على نطاق واسع،

من خلال العمليات الاجتماعية والاقتصادية عبر الزمان؛ وبالتالي تمكّننا هذه الأفكار من تصور طرق جديدة أفضل لإتاحة الموارد للأشخاص الذين يحتاجونها في أوقات الشدة.

أستاذة علم الاجتماع وعميدة كلية العلوم الاجتماعية في جامعة كاليفورنيا سانتا كروز

[1]مصطلح يُعزى إلى الرئيس الأمريكي بنيامين فرانكلين ويعني تحقيق النجاح المالي من خلال العمل الخيري. المترجمة.

/https://atharah.com/the-billionaire-curse

3 - "دكتور الكوارث" يحذر من أزمة مالية عالمية جديدة قريباً.. تفجرها السيولة

نشر الثلاثاء، 02 يونيو / حزيران 2015

Credit: ATTILA KISBENEDEK/AFP/Getty Images

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (CNN --

حذر باحث اقتصادي معروف بتوقعاته الدقيقة التي تستبق عادة الكوارث المالية والاقتصادية الكبرى في العالم، وبينها ركود عام 2008 من جملة عوامل قال إنها تتفاعل في الأسواق العالمية حاليا، وقد تؤدي إلى ظهور أزمات جديدة على صلة بمستويات السيولة النقدية المتوفرة.

وحدد أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك، نوريل روبيني، عدة أسباب قد تدفع إلى وقوع أزمة مالية جديدة في مقال نُشر له في جريدة الجارديان البريطانية الإثنين، إذ حذر من وجود ما أسماه "قنبلة السيولة الموقوتة" التي ستدفع إلى انهيار اقتصادي حسب قوله.

وأضاف روبيني، الذي لقب بـ"دكتور الكوارث" لتوقعاته المرتبطة بأزمات وبينها تنبؤه بالأزمة الاقتصادية عام 2008، أن السيولة تعتبر عصب حياة الأسواق المالية، وتقاس بمدى سهولة بيع المستثمرين للأسهم والسندات مقابل نقود سائلة، لكن عندما يخاف المستثمرون من بيع أسهمهم، ينتشر القلق في الأسواق، مما قد يقود إلى انهيارها .

أما الأسباب الرئيسية التي ستواجه إمكانية السيولة حسب روبيني فهي.

أولا، تصرف القطيع: وتنشأ هذه الممارسات بسبب زيادة النشاط في سوق الأسهم، مما يؤدي إلى زيادة الصفقات التجارية واندفاع العدد الأكبر من المستثمرين في الاتجاه عينه. لكن هذا النشاط السريع قد يقود إلى الفوضى في حال حصول مفاجآت في السوق وقيام الجميع بمحاولة الخروج منه بأقل الخسائر.

ثانياً، السندات ليست أسهما: السندات المالية تتمتع بطبيعة مختلفة عن طبيعة الأسهم، وبالتالي فهي لا تكون عادة مخصصة للتداول في الأسواق المالية المشبعة بالسيولة، بل يقتصر تداولها على أسواق جانبية محدودة السيولة، ومع ذلك فإن احتمال حصول انهيار في سعرها قائم بحال انطلاق موجة مبيعات كبيرة تدفع المستثمرين إلى البيع على نطاق واسع.

ثالثاً: لعبت البنوك الاستثمارية دور إعادة الاستقرار لصنّاع سوق السندات أثناء الأوقات العصيبة، لكن صدور قوانين جديدة تلت آخر أزمة مالية أجبرت البنوك على التزام دور أصغر في سوق السندات.

المخاوف حول إمكانية السيولة في الأسواق المالية أتت بعد قيام الاحتياطي الفيديرالي وغيره من البنوك المركزية بتوفير كميات كبيرة من السيولة رداً على الأزمة المالية عام 2008. هذه الخطوات الطارئة ساعدت

في الحفاظ على استقرارٍ نسبي في سوق السندات وإزالة المدخرات غير المستقرة مثل الأسهم والعقارات عالمياً.

روبيني يرى أن السوق مشرفةٌ على ما هو أخطر من انهيارات سريعة، خصوصا مع التضخم المستمر في قطاعات المدخرات، مضيفا: "مع تكديس المستثمرين للمدخرات الصعبة التحويل إلى سيولة، كالسندات، تزداد إمكانية انهيارٍ اقتصادي طويل الأمد، فانعدام لسيولة في السوق سيقود في النهاية إلى انهيارها.

https://arabic.cnn.com/business/2015/06/02/economic-crisis-predictions

4 - تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
أبريل 2019

منذ عام مضى، كان النشاط الاقتصادي يتحرك بمعدل سريع في كل مناطق العالم تقريبا، وكان يُتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو بمعدل 3,9% في عامي 2018 و 2019. وبعد مرور عام، تغيرت أمور كثيرة: فتصاعُد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغوط الاقتصادية الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من 2018. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من 2019، يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انخفاض النمو في 2019 في 70% من الاقتصاد العالمي. وكان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت 4% في 2017، ثم انخفض إلى 3,6% في 2018، ومن المتوقع

أن يزداد انخفاضا إلى 3,3% في 2019. وبالرغم من أن التوسع العالمي بمعدل 3,3% لا يزال معقولا، فإن الآفاق محفوفة بتحديات جسيمة بالنسبة لكثير من البلدان، مع قدر كبير من عدم اليقين على المدى القصير، وخاصة مع اقتراب معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من مستواها الممكن المحدود على المدى الطويل.

5 - الدول التي تملك أكبر الاحتياطيات من النقد الأجنبي في العالم

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Anne de Bretagne 1489-1514 Duchess of Brittany

Anne de Bretagne (1477–1514), eldest daughter and heiress of François II, succeeded to the semi–independent duchy of Brittany in 1477, at the age of eleven. Anne's marriage options were subjected to the duchy's policy of alliances which had always aimed at preventing the country from falling under direct French rule. The French feudal lords, assisted by Anne's father, had picked a quarrel with the French King and lost in the "Mad War" 1485–1488. In the ensuing peace treaty, Anne's father had to concede the final say in Brittany's marriage decisions to the French king. In violation of this treaty, Anne married Maximilian, Archduke of Austria and future Holy Roman emperor, by proxy in 1490. But Maximilian delayed coming to Brittany and, when pressed by King Charles VIII of France, Anne, aged almost fifteen, finally agreed to marry him. Charles VIII in his turn had to have his own marriage annulled. His marriage to Maximilian's daughter Margaret of Austria had not been consumed, as the bride was just three years old when she was married. Anne's marriage contract declared that Brittany would fall to France should Anne die before her husband. Should Charles be the first to die, Anne would again become the

ruling duchess of Brittany. However, she was not allowed to marry again unless it was to the succeeding French king. Anne's and Charles's marriage set off the process of unifying Brittany with the French crown. Unfortunately, none of their children survived and when Charles died in 1498, his cousin Louis of Orléans (1498-1515) succeeded as Louis XII to the French throne. Just as the dukes of Brittany considered it imperative to stay autonomous, the French kings considered it imperative that Brittany should not fall to a foreign power. Therefore, Louis XII immediately set off to have his marriage to Jeanne of France, daughter of Louis XI, annulled. Anne, widowed at age twenty-one, agreed to marry Louis once Pope Alexander VI granted the annulment. She married Louis in 1499 and became queen of France once again. Anne made every effort to guarantee Brittany's independence. However, only two daughters survived in this marriage, and a year after Anne's death in 1514, her daughter Claude married Louis's cousin François d'Angoulême. He became King François I when Louis XII died the same year. At Claude's death in 1524, her first son became duke of Brittany, thus bringing Brittany's inclusion into the French royal domain to an end. Anne was intelligent and well educated, she involved herself in the administration of her duchy, became a patron of artists and musicians, and collected manuscripts. Louis appreciated and made use of her political and administrative experience. Anne died aged thirty-seven, after at least 14 pregnancies.

King Charles VIII of France ⚭ Anne de Bretagne

Medal in silver, Lyon, dated 1493. Ø 40 mm, 14,86 g. Armand I, 89,24; Kress Coll. 526 probably struck in Lyon by Louis & Jean Lepère and Nicolas de Florence about 1502 or 1515.

Obv.: +:FELIX:FORTVNA:DIV:EXPLORATVM:ACTVLIT:I:4:9:3:
"a happy fortune brought him who we have sought so long"
crowned and draped bust of Charles VIII to the right, wearing the Order of St. Michael; field semé with fleurs-de-lis.

Rev.: +:Res:Publica LVGDVNENsis:ANNA:(Löwe):REGNANTE:
CONFLAVIT:
"the Republic of Lyon cast the lion when Anna was Queen"
crowned bust of Anne de Bretagne to the right, wearing rosary; field semé with lis (to the left) and ermines (to the right).

Charles VIII arrived in Lyons in March 1494 on his way to h Italian campaign and was greeted in great style. The notables the city presented Queen Anne with a gold cup supported by golden lion and containing 100 medals of this type struck in gol They were soon melted down in order to finance Charles's milita adventures. However, some medals were reissued in silver in 150 and 151

The French engravers were still stylistically torn betwee

Renaissance realism and the formalism of the late Medieval worl
The care with which these portraits were made clearly show
contemporary Italian influence, but the backgrounds are
regression to earlier practice. It is, in any case, a tour de force f
the Lyonnaise engravers who produced it. [Nomos, 2011]

Anne de Bretagne alone (7. April 1498 – 8. January 1499)

When Anne returned to Brittany after the death of Charles VIII in 1498, she minted the following gold coin in her own name. A year later, after their marriage, Louis XII interdicted any new mintage in Anne's name.

Cadière, n. d. (1498) Nantes. Ø 28 mm, 3,42 g. Duplessy 358A/358; Friedb.97.

Obv.: ◇:ANNA:D:G FRANCORV:REGIA:ET:BRITONVM:DVCISSA:

"Anne, by the Grace of God Queen of France and Duchess of Brittany"

Anne viewed from the front sitting on a gothic throne, crowned, with scepter and raised sword, lilies and ermine tails on her her dress.

Rev.: +SIT◇NOMEN◇DOMINI◇BENEDICTVM◇N

"The name of the Lord be praised" N : mint Nantes. (delimiter

◇ = ermine)

Crowned ermine tails in the angles of the French lilies Cross.

Older silver and gold coins showing a similar gothic throne were already called "Cadière" (derived from Latin for 'chair'). The gothic obverse picture is here combined with a revers that does not have a gothic polylobe ornament while retaining the gothic font.

King Louis XII of France ⚮ Anne de Bretagne

Cast bronze medal, ca.1499, Lyon. Ø 114 mm. Kress Coll. 527; Scher 140.

Model by engravers Nicolas Leclerc and Jean de Saint–Priest, cast by goldsmiths Jean and Colin Lepère.

Obv.: +FELICE ·LVDOVICO ·REGNAnTE ·DVODECIMO ·CESARE ·ALTERO ·GAVDET ·OMNIS ·NACIO ·

"In the blessed reign of Louis XII, a second Caesar, the entire nation rejoices"

Bust of Louis to the right, wearing his crown over a cap, with Collar and Badge of the Order of Saint Michael. Field with fleurs–de–lis; below the bust a lion passant, the symbol of Lyon.

Rev.: +LVGDVNensis ·RE ·PVBLICA ·GAVDEnTE ·BIS ·ANNA ·RE GNANTE ·BENIGNE ·SIC ·FVI ·CONFLATA ·1499 ·

"The commune of Lyon rejoices in the second reign of good Queen Anne, when I was cast. 1499"

Bust of Anne de Bretagne to the left, wearing a crown, a veil, a small necklace, and a long cord with a jewel pendant. Field with fleurs-de-lis and ermine tails, below the bust the lion passant.

The piece is medieval in spirit. Its creators had yet to learn the virtues of reducing a design to its essentials. A specimen in gold, now lost, was produced and presented to Queen Anne to commemorate Louis's second state entry into Lyon. The medal was recast again and again. [The Currency of Fame, p.311]

Compare with the picture Anne with her patron saints, Anne, Ursula and Helen from the book of hours which Anne had commissioned: "Grandes Heures d'Anne de Bretagne", 30x20cm, about 1503-08, by Jean Bourdichon (1457-1521), preserved in the Bibliothèque nationale de France, Paris.

Ref.:

• La Médaille d'Anne de Bretagne et ses auteurs, par M. Natalis Rondot, Lyon, 1885
in: The Numismatic Chronicle and Journal of the Numismatic Society 1885, Notices of recent numismatic publications (3rd Series, Vol.5, p.161f) online
• G.F.Hill / G.Pollard: Renaissance Medals from the Samuel H. Kress Collection, 1967
• Stephen K. Scher, Ed.: The Currency of Fame - Portrait Medals of the Renaissance, 1994

ثالثاً – الاقتصادات العربية:

7 - روسيا تعرض على لبنان بناء مصفاة للنفط بقيمة تتعدى المليار ونصف المليار

الخبير السوري: 15 – 12 2021

بقيمة تتعدى المليار ونصف المليار دولار روسيا عرضت على لبنان مشروعاً للاستثمار عبر إنشاء مصفاة للنفط في الزهراني جنوبي لبنان.

واجتمع الوفد الروسي الذي يضم رئيس شركة "بلوك سيرفيس" ميخائيل إيفانوف وعدد من التقنيين والسفير الروسي في لبنان ألكسندر روداكوف مع وزير الطاقة والمياه اللبناني وليد فياض حيث تم مناقشة المشروع وتسليم الوزارة الدراسة والأرقام.

وبين وزير الطاقة والمياه اللبناني وليد فياض إنه "طرح اليوم من قبل شركة روسية جاء بها السفير الروسي في لبنان ألكساندر روداكوف، عرضا اوليا ومبدأيا لإعادة تأهيل وإنشاء محطة تكرير النفط في جنوب لبنان."

وأضاف أن شركة "بلوك سيرفيس" قامت بدراسة المشروع وارتأت أنه من الممكن إعادة إنشاء محطة التكرير بما يسمح بتكرير النفط.

وأشار الى أن "الشركة اقترحت استجرار النفط الخام من روسيا او الإمارات وعمان لإنتاج عدد من المحروقات التي بحاجة لها لبنان وسوق المنطقة كالبنزين والمازوت والغاز الطبيعي والغاز الذي يستعمل في المنازل."

وبدوره أشار السفير الروسي في لبنان ألكسندر روداكوف، في حديث للصحفيين، إلى أن موضوع تنفيذ المشروع لا يزال في "بداية الطريق."

من جهته أكد الخبير الاقتصادي حسن مقلد، الذي حضر الاجتماع، لـ "سبوتنيك" إن "المشروع بالصيغة المبدئية التي كانت مطروحة يقدر بمليار ونصف مليار دولار.

ولكن مع بعض التعديلات التي من الممكن أن تطرأ من الممكن أن يصل الى ملياري دولار، مضيفا أن الشركة قادمة ومعها كل التمويل."

وعن أهمية المشروع قال مقلد أنه "يؤمن كل حاجة لبنان من المشتقات النفطية والغاز بالإضافة إلى تصدير 100 ألف برميل إلى الخارج.

ولذلك انعكاساته الاقتصادية على ميزان المدفوعات أنه يخفف 3 مليار دولار ويؤمن إدخال عملة صعبة الى لبنان."

http://syrianexpert.net/?p=61422

- سلامة يطلق شرارة "الـ15 مليار دولار" التفاؤلية في زمن الانهيار وتدوير الزوايا

التوافق مع صندوق النقد... حلم دونه "تشنّجات" و"قوانين صارمة!"

باتريسا جلاد 22كانون الأول 2021

سلامة: المحادثات مع صندوق النقد ما زالت في "مرحلة الأرقام"

أربعة مليارات دولار، هو المبلغ المرتقب الحصول عليه من صندوق النقد الدولي اذا ما اذا إثمرت المفاوضات بينه وبين الحكومة اللبنانية خيراً، وتمّ الإتفاق على صيغة تفاوضية رسمياً بناء على خطة الحكومة التي يجب أن تكون إصلاحية. إلا أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وخلال مقابلة مع وكالة "فرانس برس"، أعلن وخلافاً للتوقعات، أن "لبنان قد يحصل على دعم يتراوح بين 12 و15 مليار دولار في حال تمّ التوصّل إلى اتفاق مع صندوق

النقد الدولي، ما سيساعد على إعادة تحريك الاقتصاد المتعثّر واستعادة الثقة، منبّهاً من تضاؤل الاحتياطي الإلزامي بالدولار."

الزيادة التي تحدّث سلامة عنها وتتعلق بقيمة الدعم الممكن أن يقدّم الى لبنان، حدّده الحاكم بأنه سيتأتى من دول عدة ليزيد عن مبلغ الـ4 مليارات دولار وهي حصّتنا في صندوق النقد بعد النقاشات مع الأخير تمهيداً للتوصل الى خطة تعاف شاملة. واعتبر أنّ "هذا المبلغ يساعد لبنان لينطلق مجدداً ويستعيد الثقة"، مشيراً الى أنه "بقدر ما نتمكّن من استقطاب أموال بقدر ما نتعافى بسرعة"، مضيفاً أنه "هذا هو المفتاح لأن ينطلق لبنان ويستعيد البلد نشاطه الطبيعي."

وَمضة تفاؤلية، لم يعد المواطن يأمل بتحقيقها في الزمن الليلكي والتشنّجات السياسية المستمرة. تلك المبالغ لن تكون طبعاً تقدمة أو كَرمى لـ"عيون اللبنانيين"، بل "ستكون عبارة عن قروض، هذا الأمر تطرقنا اليه مع المستشار المالي غسان شمّاس خلال حديثه مع "نداء الوطن"، اذ رأى أن "ضخّ مبلغ بقيمة 12 او 15 مليار دولار طبعاً سيحرّك الإقتصاد، ولكن يجب أن يترافق ذلك مع إقرار قانون الـ"كابيتال كونترول."

"الكابيتال كونترول" أو السرقات: وعلّل شمّاس ذلك بالقول: "اذا لم يصدر قانون الـ"كابيتال كونترول"، ستُتاح الفرصة لـ"سرقات" مجدداً عند تسليم الأموال من الجهات الدولية، البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي". من هنا يوضح أنه "عندما تتمّ قوننة قيمة السحوبات التي يمكن الحصول عليها، عندها يتأكد المقرض أن المال لن يتمّ الإستحواذ عليه من قبل بعض المتمكّنين الكبار"، الذين لا يتعدّون أصابع اليد."

فضلاً عن ذلك رأى شمّاس أن "آلية البنك الدولي أو صندوق النقد، يجب ألا تركّز على إعادة الودائع". فالأخيرة تُردّ من خلال تحريك الإقتصاد وزيادة قيمة الناتج المحلي والبحبوحة التي ستتوفّر مع الوقت في البلاد اذ إن الكلّ سيستفيد في تلك الحالة". مبدياً خشيته من "دخول تلك الأموال في النظام المصرفي وأن تتحوّل الى تحفيزات للمصارف التي تبدأ بإعطاء قروض عشوائية... على سبيل المثال."

من هنا، شدّد على "ضرورة وجود قوانين مشرّعة وصارمة، فتنفق الأموال على الإصلاحات والبنية التحتية وليس على منتوجات مدعومة تنتهي في جيوب بعض المقتدرين وفي الوقت نفسه تهرّب الى الخارج."

اذاً، وكما هو معروف إن الجهات الدولية لن تعطي لبنان قروضاً إلا اذا تأكّد لها أن الأموال ستسدّد لها، الأمر الذي يعتمد على الثقة الممكن أن تمنحها الحكومة للجهات الدولية من خلال خطتها الإصلاحية والإلتزام بها. وانطلاقاً من هنا "إن البنك الدولي او صندوق النقد سيسأل الدولة اللبنانية كيف ستردّ الأموال؟ الجواب يأتي من خلال إقرار الـ"كابيتال كونترول" والإصلاحات"، كما أكّد شمّاس.

فإمكانية الحصول على 15 مليار دولار، أمر محتّم كما أكّد الخبير الإقتصادي وليد أبو سليمان لـ"نداء الوطن"، اذ قال إن "لبنان يمكنه أن يحصل على أكثر من 4 مليارات دولار من صندوق النقد على شكل قروض طبعاً، وهي 10 أضعاف الكوتا المسموحة بها للبلد." وإذ لفت الى أنه "صحيح أنه يمكن تحريك العجلة الإقتصادية من خلال تلك المبالغ، سأل "ماذا عن ودائع المئة مليار دولار، فماذا سنفعل بها؟."

الإحتياطي الإلزامي والدعم: ولم يقتصر تصريح سلامة للوكالة الفرنسية عند المبالغ التي يمكن إدخالها الى البلاد فور التفاوض رسمياً مع صندوق النقد، بل تطرّق الى الإحتياطي الإلزامي وسعر الصرف ايضاً.

وفي السياق أعلن أن الاحتياطي الإلزامي، "يبلغ اليوم 12,5 مليار دولار" بعدما كان بقيمة 32 مليار دولار قبل بدء الأزمة الاقتصادية منذ عامين". وبذلك يكون تراجع بنحو 19.5 مليار دولار، قيمة 9 مليارات دولار منها خصصت للدعم الذي انفق هدراً واستفادت منه دول الجوار بسبب استفحال التهريب الى سوريا.

وهنا ذكّرت مقالة الوكالة الفرنسية أن "المصرف المركزي رفع تدريجاً خلال الأشهر الأخيرة الدعم عن استيراد سلع رئيسية خصوصاً المحروقات، التي باتت تسعّر وفق سعر الصرف في السوق السوداء الذي لامس عتبة الـ30 ألف ليرة في مقابل الدولار خلال الشهر الحالي. كذلك، رفع الدعم جزئياً عن استيراد الأدوية، وهو ما يرتب كلفة مرتفعة على المواطنين الذين يكافحون لتأمين احتياجاتهم الرئيسية."

ولكن من خلال فائض متبق لديه بقيمة 1,5 مليار دولار، أكّد حاكم "المركزي" أنه يمكن لمصرف لبنان، تمويل ما تبقى من سلع مدعومة لفترة تتراوح "بين ستة وتسعة أشهر على الأقل"، ما لم يُصر الى اتخاذ اجراءات إضافية للجم ارتفاع الدولار في السوق الموازية.

أسعار الصرف: وبالنسبة الى سعر صرف الليرة إزاء الدولار الأميركي، أقرّ الحاكم أنّ "سعر الصرف الرسمي المثبت على 1507 ليرات للدولار، المعتمد رسمياً منذ العام 1997، "لم يعد واقعياً اليوم" بعدما "خدم" لبنان وجعل "الوضع الاقتصادي والاجتماعي جيداً خلال 27 عاماً"، كما قال.

وفي ظل تعدّد أسعار الصرف داخل المصرف المركزي وفي السوق الموازية، أوضح سلامة أنّه "لا يمكن توحيد سعر الصرف في الوقت الراهن، بمعزل عن تحقيق استقرار سياسي وقبل التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي." وحول المحادثات التي يجريها لبنان منذ أسابيع مع ممثلين عن صندوق النقد، قال إنها ما زالت "في مرحلة الأرقام" فيما "لم يقدّم اللبنانيون خطة بعد الى صندوق النقد لتتم مناقشتها."

وبعدما أدّى التباين في تقدير حجم الخسائر المالية بين المفاوضين اللبنانيين، الى تعليق جلسات تفاوض عقدتها الحكومة السابقة برئاسة حسان دياب مع صندوق النقد، بناء على خطة إنقاذ اقتصادية وضعتها العام 2020، توصلت اللجنة المكلفة من الحكومة الحالية التفاوض مع الصندوق الى تقدير حجم الخسائر المالية بـ69 مليار دولار من دون التوافق بعد على كيفية توزيعها. وبانتظار بلورة الجدل السياسي البيزنطي، ولعبة شدّ الحبال بين اركان المنظومة السياسية، تبقى الخطة الإصلاحية المزمع الخروج بها من قبل الحكومة، الخلاص الوحيد للسير على "سكّة" التفاوض مع صندوق النقد الصحيحة والحصول على الثقة الدولية ومعها القروض المنتظرة بفوائد مدعومة. فهل نصل الى تلك المرحلة؟

https://www.nidaalwatan.com/article/64414-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%8415-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A4%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A4%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%B1?utm_campaign=Post-60659&utm_medium=email&utm_source=CMS-2

رابعاً – الاقتصاد السوري:

8 - صندوق للاستثمار فكرة للدراسة .. مدير عام هيئة الاستثمار يعرض رؤيته

الوطن: 16–12–2021

بين مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أنه وخلال الجلسة الأخيرة للمجلس الأعلى للاستثمار تم التوجيه من رئيس مجلس الوزراء لكل القطاعات والوزارات لتوافي هيئة الاستثمار بسلسلة الإنتاج للمشاريع التي هي بحاجة لتطويرها ليتم العمل عليها ضمن خريطة الاستثمار للمرحلة القادمة.

وأوضح دياب أن التوجه نحو الاستثمار في المرحلة القادمة هو أمر حتمي ولدينا فرصة كبيرة لإعادة رسم ملامح الخريطة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات باتجاه المشاريع التي تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بما يدعم مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن القانون 18 قد رسم ملامح الخريطة الاستثمارية من حيث الأهداف التي نص عليها ومن خلال المشاريع التي منحها سلة حوافز متنوعة سواء كانت حوافز مالية أم ضريبية أو إجرائية أو غيرها، حيث حدد القطاعات التي لها أولوية وحدد بعض الأنشطة المهمة مثل استخدام التقنيات ذات المحتوى الرقمي المرتفع للمشاريع والتركيز على استثمار براءات الاختراع والاستفادة منها ومنحها التسهيلات والحوافز.

ولفت دياب إلى أن هيئة الاستثمار قامت بإعداد برنامج تنفيذي بما يحقق أهداف القانون من خلال وضع منهجية للخريطة الاستثمارية في سورية متضمنة نموذجاً للفرصة الاستثمارية وما مكونات نجاحها والمشاريع المستهدفة وفق قانون الاستثمار وذلك وفق دراسات تقوم بها الجهات المعنية بالاستثمار.

وأضاف دياب إنه ووفق إستراتيجية هيئة الاستثمار فإن الهدف الأساسي هو المحافظة على الاستثمارات القائمة وتسريع عملية تنفيذها من خلال تحسين كل الإجراءات وإعطاء التسهيلات لأي مشروع يريد تطوير خطوط الإنتاج أو يوسعه وذلك بهدف تسريع عجلة الإنتاج.

مع التركيز على ثلاثة قطاعات أساسية وهي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الطاقة بشقيه الطاقة التقليدية والمتجددة. حيث منح القانون 18 حوافز ضريبية وإعفاءات ضريبية بشكل دائم للقطاع الصناعي بشقيه التحويلي والإستخراجي، ويجب الإشارة إلى أهمية القطاع الاستخراجي، لأننا نملك ثروات وموارد طبيعية غنية في سورية وإذا تم استغلالها الاستغلال الأمثل، فإنها ستحقق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وبالأخص عندما نصل لمرحلة تصنيع هذه المواد والموارد وتحقيق القيمة المضافة منها.

أما بما يخص قطاع الطاقة فإن هناك تركيزاً كبيراً عليه وخاصة لناحية مشاريع الطاقة المتجددة سواء الشمسية أم الريحية، ومؤخراً تم منح ثلاث إجازات استثمار لمشاريع تعنى بالطاقة المتجددة ونعمل على تسريع تنفيذها، إضافة إلى مشاريع صناعية مهمة ولدينا طلبات لمشاريع إستراتيجية أخرى.

وأشار مدير هيئة الاستثمار إلى أن البنى التحتية هي الأساس لأي استثمار والدولة تعمل على تأمين البنى التحتية في المدن والمناطق الصناعية والحرفية ولكن هذا الأمر يرهق الدولة بأعباء مالية كبيرة، ولذلك فقانون الاستثمار حافظ على هامش مرونة لاستهداف أي مشروع يلبي احتياجات البنى التحتية، وهناك توجه حكومي لتوحيد المرجعيات للاستثمار في التطوير العقاري والاستفادة من القانون 18 لنخفض التكلفة على المستثمر حتى نصل إلى أن تكون هيئة الاستثمار السورية هي البوابة والمرجعية الوحيدة للمستثمر.

وحول الترجمة الحقيقية لقانون الاستثمار فقد أوضح دياب أنه يجب ملاحظة أن فترة التأسيس لأي مشروع استثماري هي ست سنوات ومع صدور القانون 18 اختلفت آلية الترخيص بشكل جذري حيث كان التعاون مع جميع الوزارات لوضع إستراتيجية واضحة للاستثمار وتم تخفيض مدة الحصول على إجازة الاستثمار إلى 30 يوماً فقط متضمنة الحصول على كل الموافقات والتراخيص. وخلال ست جلسات عقدها مؤخراً المجلس الأعلى للاستثمار تمت متابعة المشاريع التي حصلت على إجازات الاستثمار إضافة لدراسة الطلبات التي قدمت لهيئة الاستثمار للحصول على الموافقات والتراخيص، وقد وجه رئيس الحكومة بضرورة الإسراع بتأسيس المشاريع من كل الجهات المعنية.

وفيما يتعلق بصعوبات تمويل المشاريع الاستثمارية، أشار دياب إلى أن التسهيلات الائتمانية موجودة سواء كانت من مصارف محلية أم مصارف أجنبية وفق ما نص عليه القانون ومن خلال الآلية التي وضعها مصرف سورية المركزي، وقال: لكن ما نحن بحاجه إليه اليوم هو تطوير في آلية العمل المصرفي لنتمكن من تمويل هذه المشاريع ونسهل عملها من خلال الضمانات التي يقدمها المستثمر ويمكن الاستفادة من اعتبار المشروع ضامناً للتسهيلات الائتمانية والمصرفية، ولذلك يجب تطوير النظام المصرفي.

وحول فكرة إقامة صناديق الاستثمار، رأى دياب أنها فكرة جيدة وبعض الدول نفذتها وهي تساعد على تنفيذ بعض المشاريع النوعية وهي تجربة تستحق الدراسة والعمل عليها خلال الفترة القادمة من خلال إيجاد صندوق استثماري والاستفادة من تجارب الدول التي طبقت هذه الفكرة.

الوطن http://syrianexpert.net/?p=61444

9 - حوالي 19،3 مليار ليرة أرباح تراكمية للمصرف العقاري السوري

الثورة – نهى علي

حقق المصرف العقاري حقق أرباحاً تراكمية خلال السنوات 2018 – 2021، بلغت 19 ملياراً و 253 مليون ليرة سورية، منها 10،5 مليار ليرة خلال العام 2021 ولغاية الشهر العاشر منه.

ولفت الدكتور مدين علي مدير عام المصرف أن هذه الأرباح ناتجة عن النشاط التشغيلي والتوظيف والاستثمار، وتحصيل الديون المتعثرة وغير المتعثرة، وتسييل العقارات المحالة لاسم البنك.

و قد أسهمت عمليات الملاحقة والمتابعة طوال السنوات 2017 – 2021 في زيادة تحصيلات البنك حتى بلغت 136 مليار ليرة سورية، وتشكل نسبة التحصيلات من القروض المتعثّرة إلى إجمالي كتلة التحصيلات 46،60 %، أما نسبة التحصيلات من القروض غير المتعثرة فقد بلغت نسبتها 53،40% من إجمالي كتلة التحصيلات خلال السنوات المذكورة.

وأشار مدير عام المصرف، إلى سياسة مركزة لتنشيط الإقراض وتقديم تسهيلات ينفذها المصرف، سقف القروض بكافة أنواعها، وقد اعتمد مجموعة من الإجراءات.. منها رفع سقف القروض بكل أنواعها، لاسيما قرض شراء المسكن الجاهز وقرض الترميم.. إلى جانب فتح باب الإقراض وتقديم كافة التسهيلات، وفق ضوابط ونظام مخاطر و آليات محوكمة، تحقق مصلحة البنك وتحفظ المال العام عن طريق آلية إقراض صحيحة وفعالة تتوافق مع دور البنك و أهدافه وغاياته الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ

بالحسبان أن عملية الإقراض كانت قد تأثرت بقوة بظرف كورونا والإجراءات المرتبطة بها وتحديداً عام 2020.

وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال السنوات الأربع 2018 – 2021 حوالي 39،602 مليار ليرة سورية، منها 14،263مليار ليرة خلال العام 2021.

ووفقاً للدكتور علي.. يمضي المصرف بسياسات تسليفية مدروسة في اتجاهات تنموية حقيقية في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، مع ما يقتضيه ذلك توسيع سلّة المنتجات، ومطارح التوظيف الآمن لأموال المصرف.

على التوازي مع جهود مكثّفة باتجاه إعادة تصويب أشكال الخلل القديم، وحسم الملفّات العالقة ومعالجة الملفات المتراكمة، وقد تم تحقيق إنجاز وصفه مدير عام المصرف بـ " النوعي."

يذكر أن المصرف العقاري يدير بنية تقنية متطورة من حيث البناء البرمجي والخدمات التي تتيحها، إلا أن تقادم التجهيزات يعيق جزئياً سيرورة وسلاسة بعض الأعمال، وقد نجح رغم الصعوبات في استدراك تدريجي لهذه المشكلة، ويعمل على تطوير لافت للمنظومة وللنظام المصرفي الذي يقوم بتشغيله..الثورة – نهى علي

http://syrianexpert.net/?p=61495

10 - انتعاش جديد للبنك العقاري السوري.. قراءات تشي بانطواء " السنوات العجاف".. أرباح كبيرة ومعززات تمكين تقني واسعة الطيف

خاص – الخبير السوري

شرع البنك العقاري السوري بحزمة إجراءات يصفها المتابعون عن قرب بـ " الإستراتيجية"باتجاه توسيع طيف الاستثمار التقني لمنظومته ونظامه المصرفي، معتدّاً ببنيته التي كان سبّاقاً لتوطينها على المستوى المحلّي.

ويبدو لدى مدير عام المصرف الدكتور مدين علي، أفق واضح بإحداثياته القادمة التي يسعى إليها من خلال تعزيز الإمكانات الفنية – التقنية للمصرف، والتشبيك الفعّال مع من يسميهم شركاء مكمّلين للخدمات التي يقدمها المصرف، لكنه يشير في التفاتة جزئية إلى الوراء إلى مجموعة يصفها بـ " الكبيرة" من الخطوات التطويرية والتحديثات النوعية التي تستهدف الارتقاء بعمل "البنك" وتحسين خدماته.

ولا تخلو نبرة الدكتور علي من الإصرار وهو يتحدث عن توزيع ونشر 150 نقطة بيع جديدة في مكاتب البنك وفروعه وفي مكاتب البريد في جميع المحافظات السورية، إلى جانب توقيع عقد الصيانة الذي يضمن استمرار تقديم أعمال الدعم للنظام المصرفي والصرافات الآلية..وقد تم توقيع عقد تطوير وتحديث النظام المصرفي الذي سيتيح للبنك امتلاك مواصفات فنية وتقنية ولوجستية عالية ترتقي بع لمعايير المصارف الإقليمية الدولية.

في السياق تشير تقارير المصرف إلى توريد 100 جهاز صراف آلي، تم تركيبها وتوزيعها في دمشق وجميع المحافظات..كما يجري الآن تطوير البنية الشبكية وبنك الانترنت لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني.

على صعيد متصل..ذكر موقع صحيفة الثورة الرسمي، أن المصرف العقاري حقق أرباحاً تراكمية خلال السنوات 2018 – 2021، بلغت 19 ملياراً و 253 مليون ليرة سورية، منها 10،5 مليار ليرة خلال العام 2021 ولغاية الشهر العاشر منه.

ولفت الدكتور مدين علي مدير عام المصرف أن هذه الأرباح ناتجة عن النشاط التشغيلي والتوظيف والاستثمار، وتحصيل الديون المتعثرة وغير المتعثرة، وتسييل العقارات المحالة لاسم البنك.

و قد أسهمت عمليات الملاحقة والمتابعة طوال السنوات 2017 – 2021 في زيادة تحصيلات البنك حتى بلغت 136 مليار ليرة سورية، وتشكل نسبة التحصيلات من القروض المتعثّرة إلى إجمالي كتلة التحصيلات 46،60 %، أما نسبة التحصيلات من القروض غير المتعثرة فقد بلغت نسبتها 53،40% من إجمالي كتلة التحصيلات خلال السنوات المذكورة.

وأشار مدير عام المصرف، إلى سياسة مركزة لتنشيط الإقراض وتقديم تسهيلات ينفذها المصرف، سقف القروض بكافة أنواعها، وقد اعتمد مجموعة من الإجراءات.. منها رفع سقف القروض بكل أنواعها، لاسيما قرض شراء المسكن الجاهز وقرض الترميم.. إلى جانب فتح باب الإقراض وتقديم كافة التسهيلات، وفق ضوابط ونظام مخاطر و آليات محوكمة، تحقق مصلحة البنك وتحفظ المال العام عن طريق آلية إقراض صحيحة وفعالة تتوافق مع دور البنك و أهدافه وغاياته الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بالحسبان أن عملية الإقراض كانت قد تأثرت بقوة بظرف كورونا والإجراءات المرتبطة بها وتحديداً عام 2020.

وقد بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال السنوات الأربع 2018 – 2021 حوالي 39،602 مليار ليرة سورية، منها 14،263مليار ليرة خلال العام 2021.

ووفقاً للدكتور علي.. يمضي المصرف بسياسات تسليفية مدروسة في اتجاهات تنموية حقيقية في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، مع ما يقتضيه ذلك توسيع سلّة المنتجات، ومطارح التوظيف الآمن لأموال المصرف.

على التوازي مع جهود مكثّفة باتجاه إعادة تصويب أشكال الخلل القديم، وحسم الملفّات العالقة ومعالجة الملفات المتراكمة، وقد تم تحقيق إنجاز وصفه مدير عام المصرف بـ " النوعي."

يذكر أن المصرف العقاري يدير بنية تقنية متطورة من حيث البناء البرمجي والخدمات التي تتيحها، إلا أن تقادم التجهيزات يعيق جزئياً سيرورة وسلاسة بعض الأعمال، وقد نجح رغم الصعوبات في استدراك تدريجي لهذه المشكلة، ويعمل على تطوير لافت للمنظومة وللنظام المصرفي الذي يقوم بتشغيله. http://syrianexpert.net/?p=61493

11 - الدكتور دريد درغام : الاقتصاد علم براغماتي لا يعرف المعجزات ..

إذا أردت أن تعرف .. عليك أن تعرف ماذا يحصل في اليونان ؟ تركيا ومصر ولبنان .. وماذا حصل في اليونان

سيرياستيبس:

منذ أزمة 2008 وصولاً إلى "موضة" كورونا عمدت الدول إلى توجهات مختلفة منها:

إنعاش منتجين متعثرين بشراء ديونهم وبتخفيض غير مسبوق للفائدة وديون ميسرة عموماً (أزمة 2008) واستلزم الأمر عدة سنوات لاستعادة القروض بأرباح أكبر (تجربة الولايات فاقعة بهذا المجال).

إنعاش المستهلكين بمخصصات غير مسبوقة من رواتب العاطلين عن العمل أو متمماتها ومساعدات مجانية جعلت الغرب في بعض الملامح أقرب إلى الاشتراكية مما هو موجود في البلدان الاشتراكية ذاتها.

بلورة رؤى وخطط خمسية مختلفة بالبحث عن تحالفات جديدة وتموضع اقتصادي مختلف مع التغيرات الجذرية بالظروف الإقليمية والدولية (البريكسيت مؤخراً والتحالفات الإقليمية والدولية التي نلحظها في الشرق الأوسط عموماً بما فيها الضغوط التي تتعرض لها دول عربية مختلفة)

الهروب إلى الأمام في الكثير من دول الغرب وبعض الدول البازغة من خلال برامج إعمار وبنية تحتية طموحة في مختلف المجالات (عودة حديثة إلى السياسات الكنزية) ولكن بانتظار معرفة وضوح التوجهات على المستوى الإنساني الكلي.

اعتقاد البعض وبالأخص تركيا بإمكانية تقليد نمور آسيا وخاصة الصين من خلال تشجيع التصدير لتنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل. والبعض يشجع التصدير العشوائي وفي جميع الأحوال يجب الانتظار للتأكد من وضوح الرؤية حول القطاعات التي تستحق الدعم لتكون قاطرة لغيرها ومتى وإلى متى. • الاعتماد على الخارج بالمساعدات والديون والودائع لتمويل عجز تجاري مزمن أو تمويل مشاريع بنى تحتية وعقارات تحقق نمواً كاذباً إن لم تترافق ببنية أعمال سليمة ونشاط إنتاجي مستدام.

فيما يلي بعض الطروحات التي تستحق النقاش:

يوجد تناقض بين دول تعتمد سياسات إقراض رخيص مما يسبب في بعضها تقهقر سعر الصرف بينما في الأخرى يكون ثابتاً وفي بعضها تنخفض النفقات العامة للحكومة بينما تزيد في البعض الآخر؛ في بعضها لا تواكب

الرواتب التضخم فتكون التنمية على حساب الجموع. وتشكك تقارير دولية باستمرارية الانتعاش المصري، وبعضها يعتبر السياسات التركية غير موفقة وتعاكس مسلمات الاقتصاد..

وفي الاقتصاد لا يجوز التسرع في الأحكام فكم من تجارب مرت وأكدت أن البعض نجحوا في سياسات غير تقليدية في نهضة شعوبهم. لذا لا يجوز التسرع بالحكم على نتائج سياسات الدول وهنا نأخذ بعض الأمثلة عن دول تتوافر بعض المعلومات عنها.

ففي مصر خدمة الدين ترهق موازنتها (30% منها لتسديد المديونية سنوياً حيث ارتفع الدين الداخلي إلى ما يقارب 70% من الناتج المحلي والدين الخارجي إلى حوالي 20%).

وقد يكون أحد أسباب انخفاض الاستثمارات الخاصة فيها عما كانت عليه قبل سنوات هو حقيقة كون فوائدها الحقيقية هي الأعلى مقارنة بدول مثل روسيا والبرازيل وتركيا والولايات المتحدة.

ورغم مخاطر سحب الودائع الدولارية إلا أنها تحافظ على ارتفاع مقبول نسبياً بالتضخم ومعظم مواردها بالعملة الأجنبية من الصادرات (40% من الحساب الجاري حيث نسبة ضئيلة منها للمنتجات النفطية أو الغازية) ومن تحويلات المصريين من الخارج (حوالي 20%). ويبقى التحدي المصري في إمكانية توفير تنمية اقتصادية تسمح سنوياً بتوفير العمل لمليون عامل جديد يدخل سوق العمل في مصر (أصبح سكان مصر أكثر من 100 مليون).

أما لبنان فقد تأثر نتيجة أزمته الاقتصادية حيث تعاني مليون عائلة من الفقر من أصل 1.2 مليون عائلة وتشير منظمة الإسكوا إلى أنه لو قامت الشريحة الغنية سنوياً بتخصيص 2% فقط من صافي ثروتها لاختفى الفقر

من لبنان. وفي هذا البلد الذي تقدر مصادر التيار خسائر قطاعه المصرفي والمالي بحوالي 69 مليار دولار، نجد أن المشكلة من طبيعة خاصة أمام دين عام (داخلي وخارجي) من مرتبة 97 مليار دولار وأمام اقتصاد تهيمن عليه الخدمات (المصارف خصوصاً).

أما في تركيا فقد يكون تصنيفها بي بي سلبي مبدئياً، ولكن مع أنها صنفت كذلك في الأعوام 2005 و2007 و2009 لم يمنع ذلك نهوضها المعروف سابقاً. حالياً قد يقول البعض أن من يطرح عملته للعرض والطلب ويرى في انخفاضها تشجيعاً للتصدير (180 مليار دولار بالسنة: 28% من الناتج) وإنعاشاً للاقتصاد فإنه يتناقض مع نفسه عندما يتدخل بالسوق لرفع سعر عملته.

ومن لا يحبذ استقلالية المصرف المركزي ويغير ثلاث حكام له منذ تموز 2019 قد يكون عليه تعيين إدارة موحدة للمالية والمركزي كونها تقاد بالعقلية نفسها. وفي كل الأحوال قد تعطي تجربة اليونان في مديونتها أحلاما أكبر لتركيا بالمناورة على التحالفات الجديدة والجغرافيا والقدرة على المناورة. وقد يكون رفع الحد الأدنى للأجور قبل يومين بنسبة 50% قد خفف كثيراً من غضب الشارع التركي.

وإذا كانت اليونان قد انتهت مغامرتها قبل عشر سنوات وخضعت لجراحة أوروبية أدت إلى تخفيض ناتجها وحصة الفرد فيها أعادتها إلى مستويات تنموية تتلاءم مع إمكاناتها؛ يبدو أن بعض الدول تتصرف وأملها بحدوث معجزة لكن بالختام ومها طال الزمن ستخضع للجراحات التصويبية والعلاجية تعيدها إلى مستويات تناسبها.

يقول مختصون أن السياسة النقدية تخدم السياسات الاقتصادية بشكل غير مباشر وتدعم الاقتصاد ولكن في جميع الأحوال لا يمكنها أن تخلق اقتصاداً كما لا يمكن للعملة منخفضة القيمة أن تخلق صادرات وإلا لكانت زيمبابوي ومثلاتها أكبر الدول المصدرة بالعالم. تسعى كل الدول لتثبيت سعر الصرف والتضخم، وتحرير حركة الرساميل، والادعاء بأن المصرف المركزي فيها مستقل. ولكنها للأسف قد يتحقق واحد أو اثنان منها ولكنها لا تجتمع. وهي أهداف لا يمكن السعي لها أمام غياب أو ضبابية المعلومات. أما إذا لم يتحقق أي من هذه الأهداف، يتوقف الكلام في الاقتصاد والسياسة لأن الاقتصاد السياسي علم يتعامل بالتحليل والتخطيط السليم والمواظبة والتأكيد على المبادرات الفردية وعمل فرق عمل تؤمن بالمواطنة..سيرياستيبس
http://syrianexpert.net/?p=61476

12 - دلال حكومي لأساتذة الجامعات المتفرغين: تعويض 100% فوق الزيادة

هاشتاغ الخبير السوري:

أعلنت رئاسة مجلس الوزراء، يوم الخميس، عن قرار يُمنح بموجبه أعضاء الهيئة التعليمية المتفرغون في الجامعات الحكومية والجامعة الافتراضية السورية والمعهد العالي لإدارة الأعمال والمعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية تعويض تفرغ إضافي شهري من الموارد الذاتية في كل منها.

وأصدر رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، قراراً تضمن نسبة تعويض التفرغ من الراتب الشهري المقطوع 100 بالمئة لعضو الهيئة التدريسية أو البحثية، و50 بالمئة لعضو الهيئة الفنية، و25 بالمئة للمعيد.

ويصرف تعويض التفرغ الشهري الإضافي اعتباراً من بداية العام القادم على أساس الراتب الشهري المقطوع في العام ٢٠٢١.

كما تسري على منح تعويض التفرغ الشهري الإضافي الأحكام والقواعد المطبقة بشأن منح تعويض التفرغ الأصلي في قانون التفرغ رقم 7 لعام 2006 والمرسوم التنظيمي المنفذ له وتعديلاتهما.

ويتم بموجب القرار صرف تعويض التفرغ الإضافي وفق الأسس المعتمدة في قرار مجلس التعليم العالي رقم 191 لعام 2013 وتعديلاته، ووفق النسبة التي يستحقها كل متفرغ حسب جهده خلال ٢٠٢١.

وأصدر الرئيس بشار الأسد ثلاثة مراسيمٍ تشريعيةٍ لرفع رواتب وأجور وتعويضات العاملين المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية.

أولاً: المرسوم رقم 29 للعام 2021 أضاف زيادةً بنسبة / 30%/ إلى الرواتب والأجور المقطوعة لكل العاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين، كما تسري هذه الزيادة على المشاهرين والمياومين والمؤقتين، سواء كانوا وكلاء، أم عرضيين، أم موسميين، أم متعاقدين، أم بعقود استخدام، أم معيّنين بجداول تنقيط أو بموجب صكوكٍ إدارية، وكذلك العاملين على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول.

كما نص المرسوم على رفع الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن لعمال القطاع الخاص والتعاوني والمشترك غير المشمولة بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة ليصبح /92970/ ليرة سورية شهرياً..هاشتاغ http://syrianexpert.net/?p=61486

13 - الرئيس الأسد يصدر قانوناً بمنح الشركات التي لم تقم بتوفيق أوضاعها سنتين لإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها

الخبير السوري: 22 – 12 – 2021

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم (36) القاضي بمنح الشركات التي لم تقم بتوفيق أوضاعها وفق أحكام المادة 224 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتعديلاته مدة سنتين لتوفيق أوضاعها وإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية.

وفيما يلي نص القانون:

القانون رقم(36)

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 23–4–1443 هجري الموافق 28–11–2021

يصدر ما يلي:

المادة (1) تمنح الشركات التي لم تقم بتوفيق أوضاعها وفق أحكام المادة 224 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتعديلاته مدة سنتين لتوفيق أوضاعها وإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة (2) يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

دمشق في 16–5–1443 هجري الموافق لـ 21–12–2021 ميلادي

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

وحول أهمية القانون أوضح مدير مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي أن الغاية من القانون تتجلى بالحرص على ضمان استمرار عمل الشركات وضمان حقوق المساهمين والشركاء والعاملين فيها وحقوق الخزينة العامة للدولة من خلال إلزام هذه الشركات بتعديل وتوفيق أوضاعها ضمن مهلة زمنية معينة.

وأشار صافي في تصريح لـ "سانا" إلى أن بدء نفاذ قانون الشركات تصادف في العام 2011 مع الظروف الاستثنائية الطارئة التي مرت بها سورية وانعكست بشكل كبير ومباشر على القطاع الاقتصادي وتحديداً الشركات حيث أصبح من المتعذر إعمال أحكام المادة القانونية المتعلقة بالمهلة وهي سنتان ما يتطلب فتح المجال الزمني أمام الشركات لإعادة توفيق وتعديل أوضاعها.

وبين صافي أن من شأن القانون الجديد أيضاً ضمان استمرار عمل الشركات التي تساهم الدولة بجزء من رأسمالها وهو ما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي ويدل على تعافي الاقتصاد الوطني وتفادي اضطراب النشاط الاقتصادي في حال عدم التمديد لتوفيق أوضاع الشركات.

بدوره الدكتور محمد خير العكام الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق أشار إلى أن القانون الجديد يعكس تفهم المشرع السوري لوجود شركات لم تستطع حتى الآن توفيق أوضاعها حسب قانون الشركات الصادر عام 2011 وذلك نظراً لظروف الحرب الإرهابية التي مرت بها سورية.

وبين العكام أن القوانين السابقة أعطت مهلاً زمنياً للشركات لكنها انتهت والآن أصبحت هناك مهلة جديدة تسمح للشركات بتوفيق أوضاعها وبدء نشاطها.

من جهته أوضح عضو مجلس الشعب زهير تيناوي نقيب المهن المالية والمحاسبية السابق أن انتهاء المهل الزمنية السابقة لتوفيق أوضاع الشركات أدى لخسارة الشركات الكثير من المزايا الممنوحة لها بموجب قانون الشركات ولذلك فإن القانون الجديد وضع الشركات على الطريق الصحيح حتى تستطيع العمل مجدداً والاستفادة من الإعفاءات الضريبية وتتمكن من إجراء انتخابات مجالس إداراتها وزيادة رأسمالها وغير ذلك.

http://syrianexpert.net/?p=61585

14 - " كبير العمال" راضٍ عن الحكومة ؟

الخبير السوري: 22-12-2021

أبدى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري رضاه عن استجابة الحكومة لما تم طرحه في المذكرة التي قدمها الاتحاد إلى رئيس مجلس الوزراء ودرستها اللجنة الاقتصادية وأقرت الكثير من المطالب الواردة فيها، وأكد تفهم الطبقة العاملة لواقع البلاد وما تعانيه سورية من حصار وويلات الحرب، وأثنى على الاستجابة لرفع رواتب جميع العاملين في قطاع المخابز والحبوب والصوامع والسورية للتجارة من 30 ألف ليرة إلى الحد الأدنى للرواتب والأجور والذي أصبح الآن 92 ألف ليرة سورية، وكذلك تشميل جميع العاملين في الاتصالات بالنظام الموحد للشركة المحدثة والذي حقق مزايا كبيرة كان جزء من العاملين القدامى محرومين منها.

وشدد القادري على ضرورة تثبيت العاملين بصفة عقود ومياومين منذ عشرات السنين والذين يصل عددهم إلى 100 ألف عامل وهم لن يكبدوا خزينة الدولة أي نفقات لأنهم الآن يقبضون رواتبهم ولن يتغير أي شيء.

وطلب القادري من الحكومة إعادة النظر في موضوع فتح السقوف لأكثر من 65 ألف عامل في البلاد وصلوا إلى سقف الراتب ولن يستفيدوا من أي ترفيع قادم.

وكرر رئيس الاتحاد العام مطلب إنجاز مشروع النقل الجماعي للعاملين في الدولة، لأن تكاليف النقل اليوم تستنزف الجزء الأكبر من راتب العامل، وطلب من الحكومة عقلنة رفع الأسعار بشكل تدريجي لأن كثيراً من المواد والخدمات تم رفع أسعارها 100 بالمئة دفعة واحدة، وركز على ضرورة إعادة دراسة تكاليف السكن العمالي والعمل على تخفيف تكاليف البناء من خلال منح المؤسسة العامة للإسكان المواد اللازمة لإنجاز السكن العمالي بسعر التكلفة.

http://syrianexpert.net/?p=61578

15 - الفئة الأقل دخلاً هم موظفو الحكومة..وهؤلاء هم الأكثر دخلاً

محمود صالح، الخبير السوري:19–12–2021

الأعلى دخلا هم : المصرفيون .. الأطباء .. أصحاب الحرف وخبراء الصيانة

مدير المصرف الخاص 25 مليون ليرة وشيف مطبخ 1.5 مليون ليرة

ازدادت الهوة في الدخل بين فئتين هما الأقل أجراً والأكثر أجراً، لتصل الفوارق إلى عشرات الملايين من الليرات، حيث يحقق المديرون العامون للمصارف الخاصة دخلاً شهرياً لايقل حن 18 مليون ليرة شهرياً والمتوسط 25 مليون ليرة ويمكن أن يصل إلى 35 مليوناً للمديرين من حاملي الجنسية الأجنبية، في وقت لا يتجاوز سقف راتب المدير العام للمصرف الحكومي

156 ألف ليرة، وفق الزيادة الأخيرة في الأجور، وكذلك الحال بالنسبة للأطباء في المشافي الحكومية الذين لا يحصلون على أكثر من سقف الحد الأعلى للأجور لفئتهم، أما في المشافي الخاصة فقد يتجاوز الأجر الشهري عدة ملايين ليرة، وهذا الحال ينطبق حتى على المعلمين في المدارس الحكومية ومن الاختصاصات المطلوبة حيث يقبض مدرس الرياضيات في المدرسة الحكومية مبلغ مئة ألف ليرة مهما كانت خبرته، والمدرس ذاته لا يقل راتبه في أي مدرسة خاصة عن نصف مليون ليرة سورية.

»أجرينا استقصاء في عدد من المحافظات بين القوى العاملة والحرفيين وتبين لها أن أغلب الحرفيين لم يتأثروا كثيراً بسعر الصرف، وتحسنت أجورهم تبعاً لارتفاع الأسعار، حيث زادوا التكاليف وفق نسب مواد الإنتاج واليد العاملة وهي جزء من مستلزمات الإنتاج، حيث حافظ أصحاب المهن المطلوبة على أجور جيدة وصلت الآن في كثير من المهن إلى مليون ليرة سوري، مثال ذلك أصحاب الخبرة في صناعة الألبسة والمنتجات الكهربائية والبلاستيكية، ويمكن أن يتجاوز ذلك بأضعاف مضاعفة للأشخاص الذين لديهم خبرة واسعة، ومثال ذلك صناعة الألبان والأجبان، ورؤساء خطوط الإنتاج في صناعة المواد الغذائية في القطاع الخاص يمكن أن يتجاوز راتبهم مليوني ليرة سورية، وكذلك الحال في المطاعم يصل راتب الشيف المميز إلى 1.5 مليون ليرة سورية في دمشق، وأقل عامل في أي مطعم يصل أجره إلى 400 ألف ليرة سورية، وأقل راتب في القطاع الخاص 300 ألف ليرة سورية لأي عامل مهما كان عمله من دون أي خبرة.

أما بالنسبة للتعليم في القطاع الخاص والدورات الخاصة فأقل راتب شهري هو 500 ألف في أي مدرسة أو معهد خاص، وهناك البعض من كبار

المدرسين في القطاع الخاص يحصل على مليون ليرة سورية، وبين عدد ممن تم سؤالهم عن أسعار الدروس الخصوصية أن ساعة المواد العلمية عند كبار المدرسين تصل إلى 25 ألف ليرة سورية، وبشكل عام لا يوجد درس خصوصي في أي مادة ولأي مدرس كان ولو لم يكن خبيراً بأقل من 5 آلاف ليرة سورية.

أما بالنسبة لأصحاب الحرف الخاصة من إصلاح مكيفات وسيارات وغسالات وغيرها فالأجر هنا مفتوح وحسب اتفاق صاحب العمل والحرفي، ولكن الأكيد أن أغلب الحرفيين يمكن أن يتجاوز دخلهم اليومي 200 ألف ليرة سورية، حيث علمنا أن فك محرك سيارة وإعادة تركيبه من دون أي قطع يكلف مليون ليرة سورية، وهو لا يستغرق أكثر من ثلاثة أيام في أبعد حد، وفحص شبكة كهرباء السيارة من دون أي إصلاح لا يقل عن 10 آلاف ليرة، وأجور تركيب إشطمان من دون قيمته 25 ألف ليرة سورية.

في القطاع العام تبقى الأجور محدودة ومرتبطة بالقانون، حيث لا يمكن أن تتجاوز الحد الأعلى لسقف الفئات الوظيفية التي أصبحت الآن 156 ألف ليرة سورية، لكن أكد لنا عدد من العاملين في القطاع العام أن أغلبهم اليوم لا يعتمدون على الراتب، فإن لم يكن هناك استفادة من العمل الوظيفي (فساد) بحيث أن عمله ومكانته لا تسمح له بذلك، فإن أغلب العاملين في القطاع العام يعملون في مكان آخر وربما أكثر من عمل، وهم لا يستطيعون ترك عملهم، إما بسبب عدم الموافقة على الاستقالة أو الإجازة بلا أجر، أو لأنهم ينتظرون الإحالة إلى المعاش والحصول على معاش تقاعدي، لكن هناك إجماع من أغلبية من تحدثنا إليهم أنه لا يوجد موظف في القطاع العام يعتمد في حياته على الراتب الذي يقبضه في تأمين معيشته لأن أقل عائلة

تحتاج إلى مصروف يصل إلى خمسمئة ألف ليرة شهرياً في ضوء الارتفاع الجنوني للأسعار.

أما الفئة التي تعتبر أعلى دخلاً وهم كبار رجال الأعمال وأصحاب الأملاك العقارية، والأطباء وكبار المحامين والمهندسين فإن نسبتهم لا تتجاوز 10 بالمئة من الشعب السوري، وهؤلاء لم يتأثر دخلهم بارتفاع الأسعار، لأن كلاً منهم يرفع أسعاره بشكل آلي مع كل تغيير في الأسعار، حيث نجد أن أسعار الأدوية ارتفعت بالقياس إلى رواتب ذوي الدخل المحدود أكثر من 10 أضعاف، وكذلك الخدمات الصحية إذ إن معالجة السن اليوم تكلف أكثر من 100 ألف ليرة، وزراعة السن مليون ليرة، والعمليات الجراحية فقط لا تقل كلفتها عن 100 ألف ليرة، وهناك عمليات نوعية تصل إلى عشرات الملايين مثل زراعة الحلزون والقلب المفتوح وفتح الدماغ وغيرها.

الخبير الاقتصادي عامر شهدا أكد : أن الفئة الأقل دخلا هم صغار الموظفين والعمال المياومون وأصحاب العقود الشهرية، اما أصحاب الدخل المفتوح فهم التجار وأصحاب المهن العلمية، وهناك زيادة في عدد ذوي الدخل المحدود بسبب السياسة الاقتصادية الداعمة لفئة معينة حيث حصل 10 صناعيين على 75 بالمئة بالمئة من قروض المصرف الصناعي البالغة 30 مليار ليرة.

ويرى شهدا أن القانون 8 الخاص بدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر يشكل الطريق الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإزالة الفوارق بين الطبقتين الأقل دخلاً والأعلى دخلاً، لأننا اليوم نشهد طفرات في تشكل الثروة بسبب اقتصاد الظل، الذي يجب العمل على إلغائه لأنه سبب كل التدهور الذي حصل في الاقتصاد السوري.

وأشار شهدا إلى تناقض عجيب في موضوع الأجور حتى في القطاع العام حيث إن فرق الراتب بين عامل في الفئة الخامسة وأستاذ جامعي لا يزيد على 20 ألف ليرة. وفي الميدان التجاري نجد أن هناك فوارق كبيرة، فبعض التجار يمكن أن يحققوا دخلاً شهرياً يزيد على 30 مليون ليرة وغيرهم لا يتجاوز دخله 5 ملايين ليرة، وأضاف إن المبالغة في أرقام كلف الإنتاج أدت إلى ثراء فاحش لدى الصناعيين، حيث إن الأسعار في بعض الخدمات والأعمال الإنتاجية الحرة أصبحت تفوق 400 بالمئة من التكاليف الحقيقية، وبالتالي هذه الأرباح أدت إلى تخريب الاقتصاد وإفقار الفئات الأقل دخلا نتيجة التضخم وفقدان الليرة للكثير من قدرتها الشرائية، وأكد أن الحل في العودة إلى مشاريع التنمية الشاملة ويجب أن تكون البداية من الريف.

أخيراً: من خلال هذه القراءة والمتابعة والآراء نجد أن من تأثر بتغيير الأسعار هم فقط أصحاب الدخل المحدود من العاملين في الدولة، يتبعهم العاملون في القطاع الخاص من الفئات الدنيا، وبقية الفئات الأخرى متوازنة نتيجة قيامها برفع أسعار منتجاتها وخدماتها بالتوازي مع كل ارتفاع تشهده الأسواق، وكذلك الحال زادت فئة قليلة جداً من أرباحها بشكل فاحش وهم تجار الحرب ورموز الفساد.

محمود صالح http://syrianexpert.net/?p=61512

16 - خلل بنيوي ومؤشرات اقتصاد هش.الوزير ياغي ناقوس الخطر: 6000 مليار ليرة ذهبت الى العقارات .. هل تحولنا الى اقتصاد ريعي

خلل بنيوي ومؤشرات اقتصاد هش..الوزير ياغي ناقوس الخطر: 6000 مليار ليرة ذهبت الى العقارات .. هل تحولنا الى اقتصاد ريعي

23ساعة مضت

الخبير السوري:

وزير المالية كنان ياغي أبدى استغرابه من قلة الأسئلة من قبل ممثلي العمال لوزارة المالية لكنه تحدث بما هو كان الأهم في اللقاء كله .. حيث أبدى استعداد وزارة المالية لمعالجة وضع الفئات التي لم تستفد من قانون التعويضات على أساس الراتب الحالي، وأكد عمل الوزارة على تشريع جديد يعفي الحد الأدنى من الأجور من ضريبة الدخل وبيّن أن سبب إيقاف الإيداع في بعض المصارف ناجم عن توقف الإقراض وبالتالي عدم تحقق القدرة التشغيلية للإيداعات، وأشار إلى أنها عادت لقبول الإيداعات بشكل تدريجي، وخاصة مصرف التوفير.

وكشف ياغي أن هناك 6 آلاف مليار ليرة ذهبت إلى التجارة العقارية في العام الحالي، وهذا دليل على أننا في سورية تحولنا إلى اقتصاد ريعي بسبب الحرب والحصار، متعهداً بتشميل المزيد من الفئات العاملة بالوجبة الغذائية.

http://syrianexpert.net/?p=61574

17 - بنك سورية الدولي الإسلامي يقيم نشاطاً ترفيهياً لأطفال جمعية الرجاء لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

أقام بنك سورية الدولي الإسلامي الثلاثاء نشاطاً ترفيهياً مميزاً لأطفال جمعية الرجاء لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتأتي هذه الفعالية تكريساً لبرامج المسؤولية الاجتماعية الشاملة للبنك وفي إطار حرصه على التواصل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتسليط الضوء على هذه الشريحة وتقديم الدعم لها ووفق متطلباتها واحتياجاتها ومن ضمنها النشاطات الترفيهية التي تدعم مقدرات الأطفال وترسم الابتسامة على وجوههم.

وتضمن النشاط مجموعة من الفقرات المتنوعة الهادفة التي انسجم وتفاعل معها أبناء الرجاء، وتم توزيع الهدايا التحفيزية.

وقدم الفقرات مختصون في هذا المجال وشارك فيها ذوي الاطفال ومجموعة من متطوعي الجمعية وعدد من مديري وموظفي البنك الذين حرصوا على اسعاد الأطفال وزرع الفرحة في قلوبهم.

بدورها قدمت إدارة الجمعية الثناء والشكر للبنك والمتطوعين اللذين قدموا جهدهم ووقتهم لدعم الأطفال ورسم الابتسامة على وجوههم، مؤكدين على

أهمية ما يقوم به البنك من خلال مشاريع المسؤولية الاجتماعية التي يعمل عليها ويقدمها للمجتمع والتي تشكل حافزا لباقي الهيئات والمؤسسات ليكونوا شركاء في تقديم الدعم والرعاية لهذه الشريحة.

وجمعية الرجاء لرعاية ذوي الإعاقة التي تأسست عام 1990 تعد واحدة من الجمعيات الرائدة التي تقدم الخدمات التعليمية والتربوية والتأهيلية المساندة والداعمة لذوي الإعاقات من خلال برامج وفق المعايير والأسس الحديثة والعالمية.

٣٠ ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ٧:٢٠ م ·

تحت شعار "سلامتك تهمنا"

بنك سورية الدولي الإسلامي يطلق حملة تطعيم ضد فيروس كورونا لموظفيه وذويهم

سورية–دمشق : 2021/12/30 تحت شعار "سلامتك تهمنا" أطلق بنك سورية الدولي الإسلامي الخميس 2021/12/23 حملة تطعيم لموظفي البنك وذويهم ضد فيروس كورونا «كوفيد–19»، بالتعاون مع وزارة الصحة.

وشملت حملة التطعيم موظفي البنك وذويهم في جميع مراكز عمل البنك في المحافظات والتي تأتي انطلاقاً من حرص البنك على تحصين موظفيه وضمان سلامة ذويهم وعملائه.

وحرص البنك منذ بداية أزمة كورونا على اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لضمان سلامة وأمان جميع العاملين والعملاء، حيث إن الحفاظ على سلامتهم يأتي على رأس أولوياته لأنهم الثروة الأساسية للبنك.

كما إن حملة التطعيم ضد فيروس «كورونا» التي قام بها البنك تعد رسالة تشجيع وتحفيز إلى جميع المواطنين بأهمية التطعيم لحماية أنفسهم وذويهم ومجتمعهم من خلال مواجهة الوباء.

معلومات عن البنك:

تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي برأسمال مقداره (5) مليارات ليرة سورية وقام برفعه ليصل إلى 15 مليار ليرة وبدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من عام 2007.

ويبلغ عدد فروعه ومكاتبه 28 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق السورية، ووصل عدد عملاء البنك إلى أكثر من 275 ألف متعامل حتى نهاية العام 2020 ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث بلغ عددهم حوالى 13 ألف مساهم، ومن أهم غايات البنك توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين.

http://syrianexpert.net/?p=61755

18 - من تاريخ العملة السورية، م ع ك مدونة العملات، ورقة نقدية من فئة 500 ليرة سورية

العملة الورقية السورية من فئة 500 ليرة مأخوذة عن لوحة قرية مريمين الفسيفسائية وهي تمثل مشهداً موسيقياً لعازفات سوريات عندما كانت نساء سورية موسيقيات.

لوحة مريمين موجودة اليوم في متحف مدينة حماة الوطني، وتعتبر لوحة العازفات المكتشفة في ستينيات القرن الماضي من اللوحات النادرة التي صنفت بأنها من أجمل لوحات الفسيفساء في العالم. وهي تمثّل مشهداً موسيقياً

لست نساء يعزفن على آلات موسيقية مختلفة يرافقهن ملاكان مجنحان السيدة الأولى تتمايل بصنجين تحملهما في راحتيها ثم نرى فتاة القيثارة فتلك التي تقف وراء المنضدة تحمل ثماني آنيات معدنية متماثلة الشكل ومختلفة في منسوب المياه داخلها فتقوم السيدة بنقرها بوساطة قضيبين تحملهما لتصدر أصوات موسيقية مختلفة، وتتموضع فتاة الناي في وسط الرسم وتليها فتاة تعزف على لوحة المفاتيح الخاصة بالأرغن المؤلف من أنابيب ذهبية بثلاثة أحجام مختلفة و الملاكان المجنحان يضغطان بأقدامهما الصغيرة على قربتين جلديتين كي تنفخان الهواء لتصدح أنغام الأنابيب أما السيدة التي تظهر في الصورة على اليسار فيرجح أنها «المايسترو» وناظمة تلك الفرقة الموسيقية

الجدير ذكره أن مجلة «تايم» الأمريكية نشرت تقرير عن عشر دول وضعت صور نسائها على عملاتها الورقية و من بينها: إنكلترا، السويد، و الأرجنتين و طبعاً سورية التي خلدت ذكرى ملكة تدمر "زنوبيا" برسمها على العملة الورقية من فئة 500 ليرة سابقاً.

وتعتبر سورية الدولة الوحيدة في العالم العربي التي تدرج على عملتها صوراً لنساء سوريات خلدهن التاريخ.

19 - أخيراً سورية جزءاً من الحزام والطريق

امتلكت سورية ثروات طبيعية وبشرية جعلتها من أغنى الدول العربية في خمسينيات القرن الماضي قبل ظهور النفط بمنطقتنا .

تاريخياً كانت دمشق قبلة التجارة البينية وكانت جزءاً رئيسياً من طريق الحرير حين كانت الصين أقوى اقتصاد في العالم قبل أن ينحسر متأثراً بالثورة الصناعية.

اليوم سورية بوضع لا تُحسد عليه في وقتً أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم علماً أن كلا الدولتان ترتبطا بعلاقات ديبلوماسية متينة ومستقرة وقديمة والأهم أنها علاقات نِدية تقوم على الاحترام المتبادل، مع ملاحظة أن الصين تملك حلولاً لمعظم مشاكل سورية الخاصة بالطاقة والاقتصاد وإعادة الإعمار.

صُنفت مبادرة الحزام والطريق كأكبر مشاريع البنية التحتية والاستثمارات في التاريخ اذ يفترض أن تغطي أكير من 68دولة و65% من سكان العالم مع 40% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي .

أطلقت الصين الصين مبادرة الحزام والطريق سنة 2013 بهدف زيادة التبادل التجاري وإيجاد تكامل اقتصادي وثقافي وتعزيز التفاهم والثقة بين الدول الواقعة على طريق الحرير القديم والمنضمة لهذه المبادرة بحيث يسود الرخاء الاقتصادي وتنمو المواهب وتُستثمر، والجدير بالذكر أن إيطاليا كانت أول دولة تنضم للمبادرة.

ماذا ستستفيد سورية؟

تجاوزت الاستثمارات الصينية الخارجية منذ سنة 2005 ترليوني دولار كان نصيب العراق وحده 34مليار دولار، وقد أنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية للبلاد المنضمة للمبادرة.

فمن الناحية الجيوسياسية سيتم احياء مشروع البحار الخمسة الذي طرحه الرئيس بشار الأسد و الذي يهدف لربط (البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين والبحر الأسود والخليج العربي والبحر الأحمر) بشبكة من السكك الحديدية و الطرق السريعة والتي لو تنفيذها وامتلكنا العقلية المتفتحة لفهم متطلبات العصر فستعود بلادنا لتصبح مركزاً تجارياً عالمياً.

من الناحية الصناعية:

بدأت الصين وبشكل هادئ وحذر بالتخلي عن بعض الصناعات التي لم تعد منافسة بعد ارتفاع مستوى الحياة الاجتماعية في الصين ومارافق ذلك من ارتفاع الأجور و نفقات الانتاج لذا فهناك فرصة حقيقية لتنشيط الصناعة السورية ونقل بعض الصناعات لسورية أو فتح مصانع مشتركة.

هناك مشاريع تم البت تقريباً بها وهي :

إنشاء خط حديدي بين مرفأ طرطوس والحدود العراقية.

إنشاء أوتوستراد يربط جنوب البلاد بشمالها.

إنشاء مشاريع لتوليد الكهرباء.

إدخال شركات صينية لاكتشاف النفط والغاز.

إنشاء مناطق حرة صينية في سوريا.

قبل انضمام سورية للمبادرة استثمرت الصين ملياري دولار أمريكي في الصناعة السورية ودخلت شركة النفط الصينية بشراكة مع الشركة السورية للنفط وشركة الفرات للنفط، وفي وحسب جريدة النهار في رسالة مكتوبة في آب 2019، ركز السفير الصيني، على تطوير السكك الحديد والموانئ السورية ونُشرت الرسالة بعد شهر من تعهّد الرئيس الصيني شي جينبينغ إقراض سوريا واليمن ولبنان والأردن 20 مليار دولار لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

وقد ذكرت صحيفة النهار بعددها الصادر بتاريخ 15 كانون الثاني 2022

أقتبس (أن اهتمام الصين بالموانئ السورية يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستكشاف شركة "شاينا هاربور إنجنيرينغ" لإمكان توسيع ميناء طرابلس في لبنان ليصبح قادراً على استيعاب السفن الكبيرة .

وعلى عكس الموانئ السورية، ستمنح طرابلس الصين حرية أكبر للعمل لأنها لن تضطر إلى تقاسم السيطرة مع روسيا .

وإلى جانب الموانئ السورية، سيكون ميناء طرابلس نقطة عبور بديلة للمرور عبر قناة السويس.) انتهى الاقتباس.

كل ما سبق جعل من انضمام سورية للمبادرة فرصة ومخرجاً للخلاص خاصة أن الوضع المتردي للاقتصاد العالمي لا يبشر بتمويل سخيّ لإعادة الاعمار والأوضاع الاقتصادية بالدول العربية ليست بحال أفضل، فهل ننجح باغتنام فرصة تتهافت عليها الدول؟

فيصل العطري، رئيس الجالية السورية في الصين

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير